

بعد الغزو الروسي
لأوكرانيا... سوريا إلى
أين؟



الصفحة: 15

المملكة العربية
السعودية.. المحارب
الأخير



الصفحة: 10

منظمة حقوقية: مجازر
إيران تمتد إلى سجونها
ومعتقلها



الصفحة: 6

التغيير الديمغرافي
في سوريا قاده
إيران وقطر



الصفحة: 2

أردوغان يرضخ لإرادة السعودية.. بعد فشل الرهان على ابتزازها



ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان

ذكرت قناة الإخبارية السعودية الرسمية، أن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «كانت برغبة منه». وأضافت: «يستقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، قادة العالم الإسلامي، في العشر الأواخر من رمضان من كل عام لتجتمع أفضلية الزمان والمكان». وسبق أن أظهر الرئيس التركي تشدداً في موقفه تجاه ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إلى أن خضع لشروط المملكة العربية السعودية، بعد محاولات عديدة لإعادة العلاقات بين البلدين. في سعي حثيث من أنقرة التي تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة، بالتقرب من الرياض. واضطربت العلاقات بين البلدين على خلفية تسييس حكومة أردوغان لقضية الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، إلى أن طالبت النيابة العامة في إسطنبول، إغلاق الملف، الذي كان يحاول أردوغان ابتزاز المملكة من خلاله، وتسليمه إلى القضاء السعودي. كما تطابقت تصريحات سابقة جاءت على لسان مسؤولين أتراك وإيرانيين يطالبون بتدويل «شعبة الحج»، الأمر الذي أثار حفيظة قادة المملكة، واعتبرها وزير الخارجية الأسبق، عادل الجبير، بأنها «عمل عدواني» ومثابة «إعلان حرب».

التحالف العربي.. مبادرة إنسانية للإفراج عن أسرى حوثيين

أفاد تحالف دعم الشرعية في اليمن، اليوم الخميس، أنه سيتم الإفراج عن 163 أسيراً حوثياً بمبادرة إنسانية من السعودية، وفق ما أوردت وكالة الأنباء السعودية واس. وذكر المتحدث باسم قوات التحالف، العميد التركي المالكي، أن «قيادة القوات المشتركة للتحالف ستطلق سراح 163 من أسرى الحوثيين الذين شاركوا بالعمليات القتالية ضد أراضي المملكة، كمبادرة إنسانية امتداداً للمبادرات الإنسانية السابقة». كما أوضح أن الخطوة تأتي «دعماً لكافة الجهود والمسااعي لإنهاء الأزمة اليمنية وإحلال السلام وجهود الأمم المتحدة لتثبيت الهدنة الحالية وتهيئة أجواء الحوار بين الأطراف اليمنية». وكذلك «لتسهيل إنهاء ملف الأسرى والمحتجزين انسجاماً مع القيم الإسلامية والمبادئ الإنسانية والتقاليد العربية الأصيلة وما نص عليه القانون الدولي الإنساني المتمثل في نصوص وأحكام اتفاقية جنيف الثالثة والمتوقف تفيذه منذ العام 2018 باتفاقية ستوكهولم».

شخصيات سعودية مؤثرة على السوشال ميديا تدين مجزرة التضامن



أمجد يوسف منفذ المجزرة

نشرت صحيفة «الغارديان»، بتاريخ 27 أبريل، مقطعاً مصوراً جديداً يظهر رجل أمن سوري يدعى أمجد يوسف، ورفيقه نجيب الحلبي، يرتكبان عمليات إعدام جماعية في حي «التضامن» الدمشقي. هو غيظ من فيض، تلك الجرائم التي ارتكبتها النظام السوري بحق المدنيين، لكن الفيديو الذي نشرته الغارديان كان صادماً لوضوح وجوه القتلة والأريحية في ارتكاب فعل القتل، ما يحيلنا إلى كتاب «تفاهة الشر» لحنّ آرنت، حين رأّت أنّ القدرة على استلاب الوعي الإنساني وقتل الحرية الفردية في الاختيار، مستدركة أن ذلك ليس تبريراً لفعل المجازر. بادرت شخصيات سعودية مؤثرة على السوشال ميديا لإدانة شديدة اللهجة لتلك المجزرة. عبد العزيز التويجري، المدير العام السابق للإيسسكو، اعتبر في تغريدة على تويتر أنّ مجزرة التضامن هي غيظ من فيض جرائم نظام الأسد الدموي ضد الشعب السوري». وشعر «حسان الشريف»، مغرّد سعودي آخر، بإيذاء نفسي وكتب: «وحشية المجرمين على الضحايا وطريقة اقتيادهم لحفرة الموت جميعها أفعال حيوانية لا تمت للإنسانية بصلة». وبلغت عدد التغريدات في الساعة 371 لتقرير مجزرة التضامن، كما، ونسبة المشاهدة 1.9 مليون في الساعة، فيما وصل عدد المغردين 5120 مغرّداً.

التغيير الديمغرافي في سوريا قاده إيران وقطر.. ونفذته قادة العصبية المذهبية



دفعت أموالاً طائلة لعدد من متزعمي «هيئة تحرير الشام».

قطر والتغيير الديموغرافي في سوريا

بينما قال تقرير عرضه صحيفة «الغارديان» البريطانية، أن قطر دفعت أموالاً طائلة لعدد من متزعمي تنظيم «الإخوان المسلمين» الموجودين في سوريا، مقابل تسهيل الطريق على المختطفين القطريين، كما بعثت الحكومة القطرية إلى العاصمة العراقية بغداد، طائرة يوم الخميس الموافق 20 أبريل 2017، وبقيت في مطار بغداد 5 أيام، لتنتقل المختطفين القطريين، وكان عددهم 26 شخصاً.

وشددت «الغارديان»، أن هناك عدداً من المسؤولين القطريين دخلوا إلى العاصمة العراقية بغداد، ومعهم أكياس كبيرة بها أموال نقدية وذذهب، لم تستطع الحكومة العراقية تفتيشها، وقدمتها للمليشيات الشيعية الإيرانية.

واعترفت إيران طرفاً رئيساً في الاتفاق، بسبب طموحاتها وأحلامها بالتمدد الشيعي في سوريا والمنطقة العربية، خاصة أن إيران هدفت من هذا التهجير إلى إحداث فتنة طائفية بين السنة والشيعية في المدن الأربعة، وعقب عمليات التهجير، أعطت إيران للمليشيات الشيعية التابعة لها نفوذاً كبيراً، محققةً بذلك المد الشيعي المنشود في العاصمة السورية دمشق، برعاية قطرية إخوانية.

وفيما ما يزال السوريون مهجرين منذ ذلك الحين، تتحنن قطر عليهم بمشاريعها الخيرية المزعومة في شمال غرب سوريا، والتي لا تتعدى أن تكون دساً للسم في العسل، عبر مواصلة تحريضها السوريين على بعضهم، وبنائها المستوطنات وتشجيعها التغيير الديموغرافي القسري للسوريين، تحت بافظة «العمل الإنساني» الخالي من الإنسانية.

والفوعة بعد اتفاق بين إيران وهيئة تحرير الشام». وعقب انتهاء عملية الإجماع، أصدرت غرفة عمليات كفريا والفوعة بياناً أعلنت فيه أن المدينتين منطقتان عسكريتان يمنع دخول المدنيين والعسكريين من غير أصحاب الشأن إليها، لمحاولة نزع الألغام منها والتأكد من صلاحية المنطقتين للسكن، كما منح أولوية السكن بعد انتهاء التمشيط، للمهجريين والنازحين.

تهجير السوريين فداءً لأمرأء قطر

أثار الاتفاق ردود أفعال غاضبة، إذ اعتبره كثير من السوريين، غير وطني ولا يصب في مصلحة الشعب السوري؛ لأنه سيعطي فرصة لإيران أن تحقق حلم المد الشيعي في بلاد الشام، لكن «هيئة تحرير الشام» زعمت أنها ترى أن الاتفاق وطني وبه فوائد كثيرة للشعب السوري، مدعيةً أنها أبرمت الاتفاق بناءً على رغبة أهالي «مضايا والزبداني»، خاصة أن مواطني تلك المناطق كانوا يعانون حصاراً كبيراً يمنعهم من ممارسة حياتهم اليومية العادية، إلا أن عدداً كبيراً من المواطنين السوريين رفضوا الاتفاق، ونظموا العديد من التظاهرات التي تُندد به.

فيما أكد عدد من المراقبين بعض الشروط السرية في الاتفاق «القطري - الإيراني»، ومنها الإفراج عن عدد من رجال الأعمال، وأبناء الشيوخ القطريين والصيادين المحتجزين لدى الحشد الشعبي، بجانب تشديد تقارير صادرة عن مجموعة من الصحف الأجنبية، على أن قطر دفعت الكثير من الأموال في صفقة «اتفاق المدن الأربعة»، من أجل إطلاق سراح الأسرى التابعين لها، ولتحقيق مصالح أخرى في المنطقة، ونوّهت التقارير إلى أن المبلغ الذي دفعته قطر يصل إلى 80 مليون دولار، وذلك تحت بند دعم البنية التحتية للمناطق المحررة، إضافة إلى ذلك

مع القاعدة في مناطق عديدة من الإقليم. كما أشار مصدر مطلع ومختص في بريطانيا لـ «ليفانت نيوز» عن جمع أدلة وتوثيق ما حدث، لرفع دعوة على النظام القطري بخصوص هذا الموضوع من أهالي المتضررين، والذي وصف العمل بالتغيير الديموغرافي الخطير، الأمر الذي يعاقب عليه القانون الدولي، وأفاد المصدر إن القضية تسير بوتيرة عالية وضمن مخطط وزمن قريب.

وقد أكد الخبر البريطاني المطلع بهذا الشأن أن المحاكمة ستكون خلال الأشهر القليلة القادمة.

كيف هجرت قطر وإيران 4 بلدات سورية؟

مشروع الفوضى ذاك، تجلت أشد صورته، في 28 آذار/مارس 2017، عندما توصل ممثلون عن حركة «أحرار الشام الإسلامية» و«هيئة تحرير الشام» من جهة، وعن «الحرس الثوري» الإيراني ومليشيا «حزب الله» من جهة ثانية، إلى اتفاق عُرف باسم «المدن الأربعة»، برعاية قطرية، وعلى الأراضي القطرية. وتقرر فيها خروج المحاصرين من بلدي (الفوعة وكفريا) المواليين للنظام، إلى مدينة حلب، مقابل إجلاء أهالي بلدي الزبداني ومضايا في دمشق، إلى ريف إدلب، إذ اتفق الطرفان على «وقف إطلاق نار» لتسعة شهور، دخل حيز التنفيذ في 9 نيسان/أبريل 2017، وأن يُستكمل تنفيذ مراحل الاتفاق، خلال شهرين، وينتهي بإفراج بلدي الفوعة وكفريا بالكامل.

وتؤكد التقارير أن «اتفاق المدن الأربعة»، قد توسطت فيه قطر، مقابل الإفراج عن مجموعة من الصيادين القطريين، اللذين تم اختطافهم من قبل قوات تابعة للحشد الشعبي التابع لإيران، في العراق العام 2017، وفي التاسع عشر من يوليو العام 2018، انتهت عملية إجلاء سكان ومقاتلي مدينتي كفريا

تعتبر حادثة المدن الأربعة من الأشياء العالقة في ذاكرة السوريين، وأولئك الذين خسروا أراضيهم ومنازلهم وكل ما يملكون في مناطقهم وخرجوا بلباسهم الذي يرتدونه، مقابل إفراج متزعم الحرس الثوري الإيراني السابق، قاسم سليمان، عن الصيادين القطريين الذين اختطفوا في العراق، حيث دفع شيوخ الدوحة مليار دولار، لقاء ذلك.

وفي 21 نيسان/أبريل 2017، زار وفد قطري بغداد، وفي حينها، قال وهاب الطائي، مستشار وزير الداخلية العراقي لفرنس برس: «تسلمت وزارة الداخلية الصيادين القطريين الـ 26 وأجرينا عمليات التدقيق والتحقق من الوثائق والجوازات وكذلك التصوير وأخذ البصمات لكل صياد لتسليمهم للسفير القطري»، لكنه لم يدل بتفاصيل حول الجهة الخاطفة. لتأتي اتفاقية المدن الأربعة بتهجير أهالي مضايا والزبداني في ريف دمشق باتجاه الشمال السوري واستبدالهم بأهالي قريتي كفريا والفوعة، في صفقة تغيير ديمغرافي طائفية سيذكرها التاريخ مطولاً، وتكون وصمة عار على جبين النظامين في الدوحة وطهران، إضافة إلى حزب الله اللبناني المدعوم إيرانياً، وكذلك الفصائل المتشددة في سوريا التي تأخذ من إدلب مقراً لها.

وفي نفس الصدد، كان للدوحة دور بالتوسط عند الفصائل المحسوبة على الإخوان المسلمين في سوريا للإفراج عن الأسرى الإيرانيين الذي جاؤوا لقتل السوريين في شمال البلاد.

وفي تقرير سابق لصحيفة «ليفانت نيوز اللندنية»، بعنوان: من تيمم لرئيسي.. «قميص الانتصار» على أطفال سوريا وسكانها المهجرين، تطرق التقرير لتفاصيل مشروع الفوضى الذي قاده الدوحة وباركنه طهران، بل وعمّلت على إنضاجه بإرسال مليشيات طائفية، قابله إطلاق النظام السوري لمجموعة من المتشددين الإسلاميين ممن شاركوا في أعمال إرهابية

المرأة السعودية نحو تمكين أكثر زخماً في سوق العمل المتنوع بدعم رؤية 2030



وائل سليمان

عندما يتصفح الزائر موقع رؤية 2030 الخاص بالملكة العربية السعودية، سيلاحظ فضلاً عن التصميم الحدائوي للموقع، عقلية منطلقة مهتمة بالتفاصيل لتوصيل رسائل هذه الرؤية بأكثر فعالية ممكنة تتيحها تقنيات المنصة بعيداً عن التصاميم الرسمية التقليدية. إلا أننا وبعد الاستمتاع بالبلوكات المنسدلة والمنزاحة أفقياً، وصور جميلة وبديعة، سنمر على قسم متعلق بتنمية القدرات البشرية.

هنا لا يتعلق الأمر بتصدير فعالية ذكورية كالمعتاد في كل خطة اقتصادية. يبدي العهد الجديد في المملكة انطلاقاً متحرراً مدروسة بعناية ومثني بتؤدة بما يتناسب مع تحقيق التوازنات لكسر التنميط والاعتدال في التقاليد والمحاذير العرفية والدينية المزمومة، التي تأخذ زخمها من رؤية ولي العهد محمد بن سلمان الداعي مؤخراً لإعادة قراءة التراث ولاسيما في الصحيحين وغربلتهما مرة أخرى.

لكن الأمر لم يعن أن القيادة الشابة في المملكة وعلى رأسها ولي العهد محمد بن سلمان لم تكن على قدر من القوة والحكمة والمباشرة في تأكيدها لرؤيتها الإصلاحية المجتمعية ضمن الرؤية العامة للمملكة في 2030 التي لقيت في جوانبها الإصلاحية التحررية معارضة من التيار المحافظ التقليدي. فبرامج الإسكان وجود الحياة التي تتضمنها الرؤية كما تظهرها المنصة ليست منفصلة عن برامج تمكين المرأة في سوق العمل، فانطلاقاً المرأة (نصف المجتمع) كعنصر ناشط وفاعل ومنتج يحرك الاقتصاد وينشط الحراك المجتمعي على أسس أكثر صحية عندما تكون فيه المرأة منتجة ومنخرطة في سوق العمل.

في السنوات الأخيرة، سنشاهد الفعاليات الفنية ودور السينما التي تفتح في أرجاء المملكة، وقوانين جديدة تحصل فيها النساء على حقوقهن في قيادة السيارة والتجول منفردات والسفر أيضاً وأخرى في الأحوال الشخصية وتبوء المناصب.

هناك جانب أساسي في التطلعات الإصلاحية المجتمعية التي ترافق رؤية 2030 وأهمها بلا أدنى شك حضور المرأة بشكل وزان في سوق العمل السعودي، إذ لم تعد «سعودة» المهن والوظائف حصرياً بإيجاد الشواغر للمواطن السعودي الشاب وتشجيعه على الانخراط في سوق العمل، بل الأمر يعني المرأة أيضاً على حد سواء، نعم إنه سيخلق تحد للشباب ليهموا للعمل ودافعاً أكبر للانخراط في بيئات عمل مختلطة في أجواء أكثر صحة ومعايير حياة أكثر جودة.

أرقام

لا بد من وضع بعض الأرقام هنا في السياق قبل دخولنا للتشريعات التي تصدر تبعاً لمصلحة المرأة في السعودية، التي تشرح الاهتمام المكثف والشديد من قبل القيادة السعودية ورؤية العهد بتمكين النساء في المملكة بالسرعة الممكنة.

ستتفق معي أن نعرّج على بعض التفاصيل وسنغوص قليلاً الآن مع بعض الأرقام الحكومية لنفهم هذا الاهتمام الكبير والجوهري بتمكين المرأة. هناك

طموح حكومي في سياق 2030 يتعلق بتعزيز دور المرأة في سوق العمل السعودي وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الكلي للمملكة إلى 28%. نعم قد تبدو نسبة كبيرة لكن حجم الضخ في الموارد البشرية والمادية لإنجازها قد يجعلها حقيقة قريبة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحصيل الجامعي العالي والمميز في المملكة، وهو ما قد يغيب عن الجمهور العربي. إضافة إلى ذلك، هناك المتعثرون من الشباب السعودي إلى أوروبا وأمريكا وكندا والخريجين من تلك الجامعات بعشرات الآلاف، ولاسيما كندا والولايات المتحدة. لقد دخل إلى سوق العمل 350 ألف خريج وخريجة من المعاهد والجامعات مجموعها 29 جامعة حكومية و38 جامعة وكلية أهلية خاصة ومن طلبة الابتعاث في عام 2018.

لقد بلغ عدد طلاب الجامعات في السعودية في عام 2021 تقريباً 1.590.878 بينما بلغ عدد طلاب الماستر 80 ألف طالبة وطالب، أما عدد طلاب الدبلوم تجاوز 311 ألف طالبة وطالب ضمناً المتبعثين، وتجاوز عدد طلاب المدارس الحكومية 5.119.953 بينهم أكثر من 269.200 فتاة.

تشكل النساء 60% من طلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية ولكن 21% فقط من القوة العاملة هناك، وهي نسبة أقل بكثير مما هي عليه في الدول المجاورة.

ما يقارب ثلثي (60%) الخريجين من الجامعات في السعودية هم من النساء. في المملكة العربية السعودية، النساء من القوى العاملة تعمل بشكل رئيس في قطاع التعليم. هناك الآلاف من البروفسورات النساء في المملكة العربية السعودية. تخرجت أول مجموعة من النساء من برنامج القانون في عام 2008. في 6 أكتوبر 2013، تلقت أول أربع نساء تراخيصهن القانونية لممارسة القانون، ليس فقط كمستشارات قانونيات ولكن كمحاميات في قاعات المحاكم.

تشريعات

إذاً تلك كانت جولة سريعة على بعض المعطيات والأرقام والإحصاءات تصدت لها المملكة في العشرين سنة الأخيرة وما تزال تعتبر تحديات كبرى. بيد أن العجلة تستمر بالدوران مع تطلعات وإدارة جديدة ونهج جديد في السنوات الأخيرة بشكل أكثر تفصيلاً واهتماماً وانفتاحاً وجرأة، تحضر فيه قفزات واضحة في كل ما كان يوماً من قبل سنوات ممنوعات ومحاذير. إن حقائق ناصعة تتعلق بقدرات الموارد البشرية المؤهلة علمياً، وإمكانات الدولة السعودية الاقتصادية والمالية وتحدياتها للوصول إلى اقتصاد متنوع أصبحت هواجس في السنوات العشرة الأخيرة، فكانت رؤية 2030 تبلور هذا الهاجس ببرامجها الموعودة والمُستغل عليها. لذلك كانت التشريعات نقطة البداية فأصدر مجلس الشورى عدداً من القوانين والتعديلات المقترحة على أنظمة أخرى من أجل حماية حقوق المرأة، بما في ذلك مبادرات للحد من البطالة، إضافة إلى زيادة تمثيل المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

يُتوقع لهذه الجهود التشريعية من قبل الحكومة أن تساعد على توسيع فرص العمل وتمهيد الطريق أمام المرأة للعمل في مختلف الميادين. تتطلع القيادة السعودية إلى رفع مشاركة المرأة في القوى العاملة من 22% إلى 30% بحلول عام 2030، وزيادة على ذلك

تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة بواسطة التشجيع على العمل عن بعد.

أيضاً، هناك أهداف متعلقة بالإرشاد القيادي للكوادر النسائية، وبرامج لدعم مراكز الرعاية النهارية، والتدريب لمساعدة المرأة على تلبية متطلبات سوق العمل، وتحسين آليات خلق فرص العمل. وفي ضوء مستهدفات رؤية 2030 ذهبت المملكة لجملة من التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة في السنوات الأخيرة. ولأقت هذه التشريعات أصداءً إيجابية حول العالم طالبت بالمزيد والفعالية العالية في التطبيق ورافقتها بعض التحفظات في الداخل من التيار المحافظ.

ما تزال التحديات موجودة، والانتقادات من منظمات حقوقية دولية مستمرة تطالب بالمزيد وفعالية أكثر للتشريعات على الأرض، لكن لا شيء يحصل دفعة واحدة. بيد إن الجميع رحب بخطة العهد المعلنة في 8 فبراير 2021 لدعم التغييرات على النظام القضائي في السعودية، بما في ذلك إصدار قانون الأحوال الشخصية (أو قانون الأسرة). فالرؤية تطرح مبدأ المساواة التكميلية بين الرجل والمرأة مع مراعاة خصائص كلا الجنسين لتحقيق العدالة، والمساواة في أماكن العمل والأجور والتعليم والتدريب والمنح والإعانات والرعاية الصحية، يمكن مطالعة التشريعات ولوائح القوانين مفصلة في المنصة الوطنية الموحدة السعودية. أقرأ أكثر

وفي 2019 أدخلت السعودية إصلاحات مهمة في مجال حقوق المرأة، رفعت قيود السفر منفردة، وسمحت بقيادة السيارة، والحق بتسجيل ولادة أطفالها، وتوفير حماية جديدة ضد التمييز في الوظيفة والتحرش الجنسي. وأفرجت السلطات السعودية عن أغلب الناشطات السعوديات بعد إدانة وإطلاق سراح مشروط (هيومان رايتس)

وفي أكتوبر 2020، أعلنت السلطات السعودية إصلاحات لنظام الكفالة سيء السمعة، وستسمح بالإصلاحات المحدودة للعامل/ة الوافدة بتغيير صاحب العمل في ظل بعض الظروف، وإلغاء شرط الحصول على إذن من أصحاب العمل لمغادرة البلاد.

آراء سيدات سعوديات

تعتقد هالة التويجري، الأمينة العامة لمجلس شؤون الأسرة «المؤشرات الدقيقة» المستندة إلى بيانات سوق العمل ستساعد في تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز الإنتاجية. وتقول لعرب نيوز أن المملكة تعمل على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة كجزء من أهداف إصلاح رؤية 2030.

ترى التويجري أن توفير نظام متكامل لتمكين المرأة في سوق العمل أمراً ضرورياً يمكن أن يساعد التقدم الاقتصادي وتشجيع المرأة على دخول سوق العمل على تحقيق التوازن بين حياة المرأة وتعزيز دورها في الأسرة. ما يعني أن تمكين المرأة اقتصادياً سيعزز الإنتاجية، ويسهم في زيادة التنوع الاقتصادي والمساواة في الدخل، فضلاً عن المساعدة في تحقيق نتائج التنمية الإيجابية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تؤكد التويجري على أن التغييرات التشريعية لها أثر إيجابي على المؤشرات العالمية للمملكة، وهذا يدعم استمرار القرارات وإطلاق البرامج والخطط والحلول المستقبلية لدعم تمكين المرأة في الوصول إلى الفرص

والخدمات. لذلك وفقاً للتويجري يجب خلق بيئة عمل صديقة للأسرة من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وأمط عمل مختلفة مثل سياسات العمل المرن، والعمل بدوام جزئي، وتقديم قروض ميسرة لرائدات الأعمال لدعمهم في مواجهة تحديات السوق.

وقالت غريبة الطويهر، المشرفة على قسم الطالبات في كليات الشرق العربي، إن القرارات الحكومية الداعمة للمرأة مكنتهن من أن يصبحن لاعباً وشريكاً فاعلاً في التنمية الشاملة والمستدامة للمنطقة. وأضافت أن هذه القرارات تعتبر المرأة شريكاً استراتيجياً في قيادة اقتصاد شامل ومستدام في جميع أنحاء البلاد.

ترأس الطويهر على جمعية نساء المستقبل وترى أن: «المؤشرات هي أداة علمية مهمة لرصد مشاركة المرأة في التنمية وقياس التقدم نحو أهداف رؤية 2030، والتوجهات العامة للمملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمرأة، التي سيكون لها تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي للمرأة للمشاركة في التنمية الإقليمية». وبالنسبة لصانعي القرار وواضعي السياسات في السوق، فإن «المؤشرات الدقيقة» المستندة إلى بيانات سوق العمل تعتبر بالغة الأهمية.

يساعد هذا في تشخيص التحديات وتقييم الوضع الحالي من خلال فهم هيكل السوق الحالي، وفهم التركيبة السكانية لسوق العمل، وتحديد المؤشرات الرئيسية للسوق بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، والمساهمة في التقدم في المؤشرات العالمية، وعلى هذا دعم وتعزيز الجهود المبذولة لتحسين الصورة الذهنية للمرأة السعودية.

وتعتقد الصحفية السعودية سكتينة بو حليقة أن وجود المرأة في سوق العمل كان متواضعاً ومقتصرًا على أدوار مثل موظفات الاستقبال والرفرافين والبائعين، «لكننا لم نر نساءً في مناصب تنفيذية أو مناصب عليا أخرى». وتأمل أن يرتفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، لكنها قالت إن «هناك حاجة إلى الكثير لتحقيق ذلك». وتعتقد بو حليقة أن استقلالية المرأة في الحصول على عمل، بما في ذلك القدرة على القيادة واختيار العمل، سيكون لها مجموعة من التداعيات على الاقتصاد الوطني.

سيساعد الاستقلال النساء على العمل في المدارس ودور الحضانه والمطاعم، على سبيل المثال، ويزيد من قوتهن الشرائية، والطلب على الخدمات الأساسية، واستهلاك الوقود والعمالة، على سبيل المثال - وكلها لها تأثير على الاقتصادات المحلية.

في هذا السياق، تقول هدى الرشيد، المتخصصة في البحث العلمي، إن تمكين المرأة السعودية تسارعت نتيجة التشريعات لتعزيز مكانتها في المجتمع. لقد أصبح شركاء فاعلين في التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وغيرها. لقد تم اتخاذ العديد من القرارات التي تظهر إيمان القيادة بالمرأة وتدعم مساعيها لتقلد مناصب قيادية.

ووفق الرشيد، مؤلفة كتاب «الابتكار في الجامعات»، فإن المرأة عنصر أساسي في رأس المال البشري للمملكة، وتشكل جزءاً مهماً من القيمة الاقتصادية للموارد البشرية. وإن تكاملهن وتماسكهن، فضلاً عن الاستثمار الفعال لمهاراتهن وقدراتهن، هو الأساس لإعادة التشكيل الديموغرافي الذي يحقق النمو.

استعصاء التوافق واتساع الانقسام في آفاق الحل الليبي



عبر صارم

يتجه الوضع في ليبيا إلى مزيد من التعقيد مع استعصاء التوافق في اجتماع القاهرة، وصعوبة الخروج بنتائج ملموسة ومزيد من الانقسام في مجلس الأمن حول تعيين مبعوث جديد، في وقت يلوح فيه شبح الانزلاق مجدداً للصراع المسلح.

اختتمت اجتماعات ممثلي مجلسي النواب والدولة الليبيين في العاصمة المصرية القاهرة، الاثنين، التي بحثت المسار الدستوري.

ورغم البيان الإيجابي الذي أصدرته المستشارية الخاصة للأمن العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز، حول الأجواء الإيجابية، إلا أن المشاورات التي جرت على مدار أسبوع لم تفضي إلى نتائج ملموسة، واكتفى البيان بعرض القضايا التي نوقشت خلال أسبوع والاتفاق على استمرار اللقاءات عقب عيد الفطر.

ومن القضايا التي نوقشت في الاجتماع، الاتفاق على اللائحة الداخلية المنظمة لعمل لجنة المسار الدستوري المشتركة بين المجلسين، والاتفاق على استمرار اللقاءات عقب عيد الفطر.

وأضافت أن الأمم المتحدة سرت النقاشات بين الطرفين على مدى الأيام الماضية، وقدم فريق الخبراء التابع لها إيضاحات فنية حول جملة من القضايا الدستورية المهمة، مستشهدا بتجارب بلدان في المنطقة والعالم.

تتنازع ليبيا حكومتين متنافستين منذ الشهر الماضي عندما عين البرلمان الذي يتخذ من شرقي ليبيا مقراً له فتحي باشاغا ليحل محل رئيس الوزراء الذي يتخذ من طرابلس مقراً له عبد الحميد الدبيبة، الذي رفض التنحي قبل إجراء انتخابات جديدة.

وزاد الانقسام مع تعليق ممثلي الجيش

الليبي الذي يقوده الجنرال خليفة حفتر في بنغازي شرق ليبيا، السبت 9 أبريل الحالي، مشاركتهم في المجلس العسكري المشترك «5+5» المدعوم من الأمم المتحدة، ودعوا إلى قطع الطريق ووقف الرحلات الجوية بين شرقي ليبيا وغربها.

في أوائل العام 2020، تشكلت اللجنة العسكرية المؤلفة من عشرة أعضاء مقسمين مناصفة بين شرقي وغربي ليبيا، تحت رعاية الأمم المتحدة حيث جمعت مسؤولين عسكريين من الطرفين المتنازعين في البلاد. وفي أكتوبر من نفس العام وقع أعضاء اللجنة على اتفاق للسلام في جنيف نص على انسحاب المرتزقة الأجانب وإعادة فتح العديد من الطرق عبر خطوط المواجهة.

استعصاء التوافق

ولم يفلح اجتماع القاهرة في سد بؤرة الانقسام، بالرغم من محاولة المستشارية الخاصة للأمن العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا إظهار أجواء إيجابية في بيانها، وقالت إن هذه الجولة من مشاورات المسار الدستوري الليبي تأتي في إطار المبادرة التي أطلقتها مطلع الشهر الماضي، بهدف المضي قدماً للتوصل إلى إطار دستوري وتشريعي لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب فرصة ممكنة، في إشارة إلى مشاورات تونس، التي رفضها البرلمان، واعتبرها مساراً موازياً.

وتسعى وليامز منذ أسابيع عدّة لإعادة مجلسي النواب في طبرق والدولة في طرابلس إلى طاولة المفاوضات، لحل الخلافات التي ثارت بينهما أخيراً حول الملف الدستوري وتغيير السلطة التنفيذية. وأكدت وليامز أن الأمم المتحدة، تسعى للبناء على التوافق الذي تحقق بين المجلسين مطلع العام الجاري؛ لإعادة تفعيل المسار الانتخابي وتلبية آمال الليبيين الذين يؤمنون أن الحل النهائي للمراحل الانتقالية المتعاقبة والأزمات المترتبة عليها، يأتي عبر انتخابات تستند إلى

إطار دستوري سليم وإطار انتخابي يمدد زمنية محددة.

لكن بيان وليامز المقتضب وغير الواضح، دفع بإثارة الشكوك حول مدى صدقية التوافق الذي تحدثت عنها، وذكرت تقارير إعلامية أن بيان وليامز ما هو إلا محاولة من المبعوثة الأممية للتغطية على انسحابات بعض أعضاء مجلس النواب، والذين رفضوا استكمال المشاورات.

وحسب المعلومات فإن المبعوثة الأممية وجهت دعوات مغايرة لطرفي المشاورات؛ حيث دعت المجلس الأعلى للدولة لمناقشة القاعدة الدستورية مع مجلس النواب، في حين دعت الأخير لمناقشة التعديل الدستوري الثاني عشر، الذي أقره البرلمان في فبراير/شباط الماضي.

وكان سبب الدعوات المغايرة التي وجهت إلى الطرفين، خوفاً من رفض طرفي المشاورات حضورها، خاصة أن البرلمان يرفض القاعدة الدستورية التي أقرها الأعلى للدولة، فيما تراجع الأخير عن دعمه للإعلان الدستوري الثاني عشر.

استمرار الانقسام في مجلس الأمن

يأتي ذلك في وقت يستمر الانقسام بشأن تعيين مبعوث جديد لهذا البلد، حسب دبلوماسيين. وعقد مجلس الأمن الدولي الثلاثاء اجتماعاً مغلقاً لبحث الملف الليبي، إذ تنتهي مهمة البعثة السياسية للأمم المتحدة في ليبيا في 30 نيسان/أبريل. ويشهد مجلس الأمن منذ النصف الثاني من 2021 واستقالة السلوفاكي يان كوبيش في تشرين الثاني/نوفمبر، خلافات بشأن عدد من المسائل في ليبيا. لذلك لم يتم تحديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر لأكثر من أربعة أشهر، ثم تم تعديدها مجدداً في كانون الثاني/يناير لثلاثة أشهر فقط.

ونقلت فرانس برس عن دبلوماسي طلب عدم كشف هويته إن مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية

روزماري ديكارلو شددت في اجتماع الثلاثاء على أهمية تمديد بعثة المنظمة الدولية لمدة سنة.

في حين، اكتفى المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك رداً على سؤال حول ليبيا في مؤتمره الصحافي اليومي، بالقول إن «الرسالة الأساسية علناً وسراً هي ضرورة اتحاد القادة الليبيين من أجل مصلحة الشعب الليبي».

منذ تشرين الثاني/نوفمبر لم يقدم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى مجلس الأمن أسماء شخصيات يمكن أن تتولى المهمة خلفاً ليان كوبيش الذي سيتم نقل منصبه من جنيف إلى طرابلس. لكنه عين مستشارة خاصة لهذا الملف هي الدبلوماسية الأميركية ستيفاني وليامز التي شاركت في إدارة بعثة الأمم المتحدة في الماضي. وتنتهي مهمتها مبدئياً في نهاية نيسان/أبريل.

وذكر دبلوماسيون أن إفريقيا التي تأمل في تعيين إفريقي مبعوثاً للأمم المتحدة إلى ليبيا، اقترحت أسماء شخصيات على غوتيريش في خطوة تلقى دعم روسيا والصين.

تتعرض الانقسامات سلباً على عمل اللجنة والتطبيق الكامل لبنود اتفاق وقف إطلاق النار، وبخاصة تلك المتعلقة بوجود مقاتلين أجانب في البلاد. وتجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي، إلى جانب توحيد المؤسسة العسكرية وحل الميليشيات. وكانت اللجنة قد حققت إنجازات مهمة في اتفاق وقف إطلاق النار، خلال بداية عملها.

مخاوف من عودة القتال

تثير مخاوف من اندلاع قتال جديد أو انقسام مناطقي، الشارع الليبي. وتحاول الأمم المتحدة والدول الغربية إحياء عملية الانتخابات التي أخفق الطرفان في إجرائها في 24 ديسمبر من العام الماضي. وتوسع الخلافات بين حكومة الدبيبة والبرلمان.

نهاية مارس الماضي، حذرت الممثلة الخاصة للأمن العام للأمم المتحدة في ليبيا، ستيفاني وليامز من إدخال اللجنة العسكرية المشتركة في خضم الخلافات السياسية الحاصلة في البلاد، وطالبت بالحفاظ على التقدم المحرز في المسار الأمني.

يشهد محيط العاصمة الليبية طرابلس تحركات عسكرية كثيفة، بعد أنباء عن اعتزام رئيس الحكومة الجديدة المكلف من البرلمان فتحي باشاغا، الدخول إلى العاصمة.

ووفقاً لما نقلته وسائل إعلام ليبية، فقد تم رصد تحركات عسكرية في محيط العاصمة وتوجه أرتال عسكرية كبيرة من عدة مدن بالمنطقة الغربية متجهة نحو العاصمة.

ومساء الجمعة 15 أبريل، شوهدت أعداد كبيرة من العربات العسكرية قادمة من مصراتة والزنتان والزواوية، حاملة على متنها أسلحة متوسطة وثقيلة ومقاتلين، تتجه نحو طرابلس.

ووصلت تلك المجموعات المسلحة، التي أفيد بأنها تابعة لحكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، إلى محيط العاصمة لاحقاً.

وأشارت إلى أن أرتالاً مسلحة عبرت منطقة السواني ضمت أكثر من 100 سيارة مسلحة متجهة نحو العاصمة، كما تمركزت قوات أخرى أمام مقر الأمن الخارجي قبل فتحة السريع.

وكان رئيس البرلمان عقيلة صالح، قد دعا، عدداً من مؤسسات الدولة السيادية لوقف التعامل مع حكومة الدبيبة، أو التخاطب باسمها، بسبب «انتهاء ولايتها».

مع فشل اجتماع القاهرة في التوصل لتوافق واستمرار الانقسام في مجلس الأمن حول الشأن الليبي يبدو أن الوضع ينزلق بحدة نحو صراع جديد كما كان الوضع بين 2014 و2021 في أوج حرب أهلية، في ظل الانقسامات التي تشهدها البلاد بين المؤسسات في الشرق والغرب.



جانب من اجتماع المسار الدستوري الليبي في القاهرة

تحرك دولي لدعم أوكرانيا.. وموسكو تحذر الغرب من استخدام أسلحة دمار شامل



وفي السياق، قال المحلل السياسي مكسيم شيفشينكو، في قناته على يوتيوب، إن الحرس الرئاسي الروسي الذي يقود العمليات العسكرية في هذه المنطقة يضع عينه على المنافع الاقتصادية الضخمة التي سوف توفرها السيطرة على هذا المجمع من دون تدميره.

وفي رسالة عبر الفيديو، مساء الخميس، دعا زيلينسكي سكان المناطق التي سيطرت عليها روسيا، إلى الامتناع عن تقديم أي بيانات شخصية مثل أرقام جوازات السفر، قد تطلبها القوات الروسية. ووجه الرئيس الأوكراني، الخميس، اتهامه لروسيا بالسعي إلى إجراء استفتاء مزيف على الاستقلال في منطقتي خيرسون وزابورجيا الجنوبيتين اللتين تحتلّهما.

من جانب آخر، أعلن الرئيس الأوكراني، أن بلاده تحتاج سبع مليارات دولار شهرياً للإبقاء على اقتصاده عابثاً، وسط الخسائر التي تكبدتها بسبب الغزو الروسي، في وقت أعلنت الولايات المتحدة منح كييف مساعدة مالية جديدة.

يشار إلى أنه قبل شهرين من الآن أقدمت روسيا على غزو أوكرانيا في خطوة مفاجئة للمجتمع الدولي، بعد أن تم تحذيرها مراراً بعدم التهور والقيام في أي خطوة من هذا القبيل، إلا أن الرئيس الروسي كان له وجهة نظر أخرى، أراد من خلالها إعادة بلاده إلى الواجهة الدولية، بعد نتائج مشاركته عام 2015 للنظام السوري في تدمير المدن وقتل مناهضي الحكم هناك.

إجبار الصين والهند لفرض عقوبات على موسكو.

ونقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن نائب قائد قوات المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الروسي، رستم مينكايف، قوله، يوم الجمعة الفائت، إن موسكو تخطط للسيطرة الكاملة على دونباس وجنوب أوكرانيا ضمن المرحلة الثانية من العملية العسكرية.

وقالت إن روسيا تعتزم إقامة ممر بري بين دونباس في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم التي ضمها في عام 2014، وفق ما نقلته الوكالة.

وكشف مينكايف، أن السيطرة على جنوب أوكرانيا من شأنها تعزيز وصول روسيا إلى منطقة ترانسديستريا الانفصالية الموالية لروسيا في مولدوفا، والمتاخمة لأوكرانيا، والتي تخشى كييف من استخدامها نقطة انطلاق لشن هجمات جديدة ضدها.

ونقلت «تاس» عن مينكايف قوله، في اجتماع منطقة سفيردولوفسك بوسط روسيا: «السيطرة على جنوب أوكرانيا طريق آخر لترانسديستريا، حيث توجد أدلة أيضاً على أن السكان الناطقين بالروسية يتعرضون لقمع».

من جهتها، أكدت كييف أن مدينة ماريوبول الساحلية الاستراتيجية، التي تقول موسكو إنها «انتصرت فيها» ما زالت تقاوم القوات الروسية، مشيرة إلى أن آلاف المقاتلين الأوكرانيين يواصلون القتال بضراوة للدفاع عن مجمع آزوفستال الهائل للصناعات المعدنية.

غوتيرش يزور البلدين

ومن المتوقع أن يلتقي الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش، الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في كييف، الأسبوع المقبل، بعد محطة له في موسكو، للتشاور مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشأن الحرب في أوكرانيا، وفق ما أعلنته المنظمة الدولية يوم الجمعة الفائت.

وكانت نشرت الأمم المتحدة، في بيان، أن غوتيرش سيلتقي، الخميس المقبل، زيلينسكي ووزير خارجيته بعد زيارته موسكو، الثلاثاء.

موسكو تنفي مسؤوليتها

ورداً على الادعاءات الغربية والدعوات لمواصلة الدعم للقوات الأوكرانية، قالت وزارة الدفاع الروسية، اليوم السبت، إن الغرب قد يستخدم أسلحة دمار شامل في أوكرانيا «لإلصاق الاتهام» بموسكو، بحسب ما نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، فيما تتم العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا من شهرين إلى اليوم. وتابعت الدفاع الروسية أن واشنطن تحضر لاستفزات باستخدام سلاح كيميائي أو بيولوجي أو نووي بأوكرانيا، كما نوهت إلى أن كييف تدرس استهداف مستودع للمخلفات الإشعاعية في كامينسكويه الأوكرانية.

وفي نفس الصدد، أوضحت الدفاع الروسية بأن هدف الاستفزاز المحتمل قد يكون

شباط، يتوافق مع طلباتها للدفاع عن نفسها.

وبيّن كيري للصحافيين: «أحد الأشياء التي يريد الوزير أوستن طرحها، الثلاثاء، في رامشتاين، بداية مناقشة مع الدول التي لديها تفكير مماثل فيما يتعلق بالعلاقات الدفاعية طويلة الأمد التي ستحتاجها أوكرانيا للمضي قدماً».

وتابع: «الأمر يتعلق إلى حد كبير بتحديث الجيش الأوكراني، والتأكد من أن جيشهم ما يزال قوياً وقادراً على المضي قدماً. ولا يتعلق الأمر بالضمانات الأمنية فقط، إنه يتعلق بوضعيتهم العسكرية الفعلية».

وقادت الولايات المتحدة جهود نحو 30 دولة في إمداد القوات الأوكرانية بمعدات عسكرية وذخائر وإمدادات أخرى من أجل مواصلة المعارك.

معارك طويلة الأمد

وفي معرض حديثه، أوضح المتحدث باسم البنتاغون، أن أوستن والحاضرين سيناقدون كيف يمكنهم الاستمرار بالمساعدة في تلبية احتياجات أوكرانيا الحالية والأسلحة التي يمكن أن يوفرها مختلف الشركاء مع تطور الحرب.

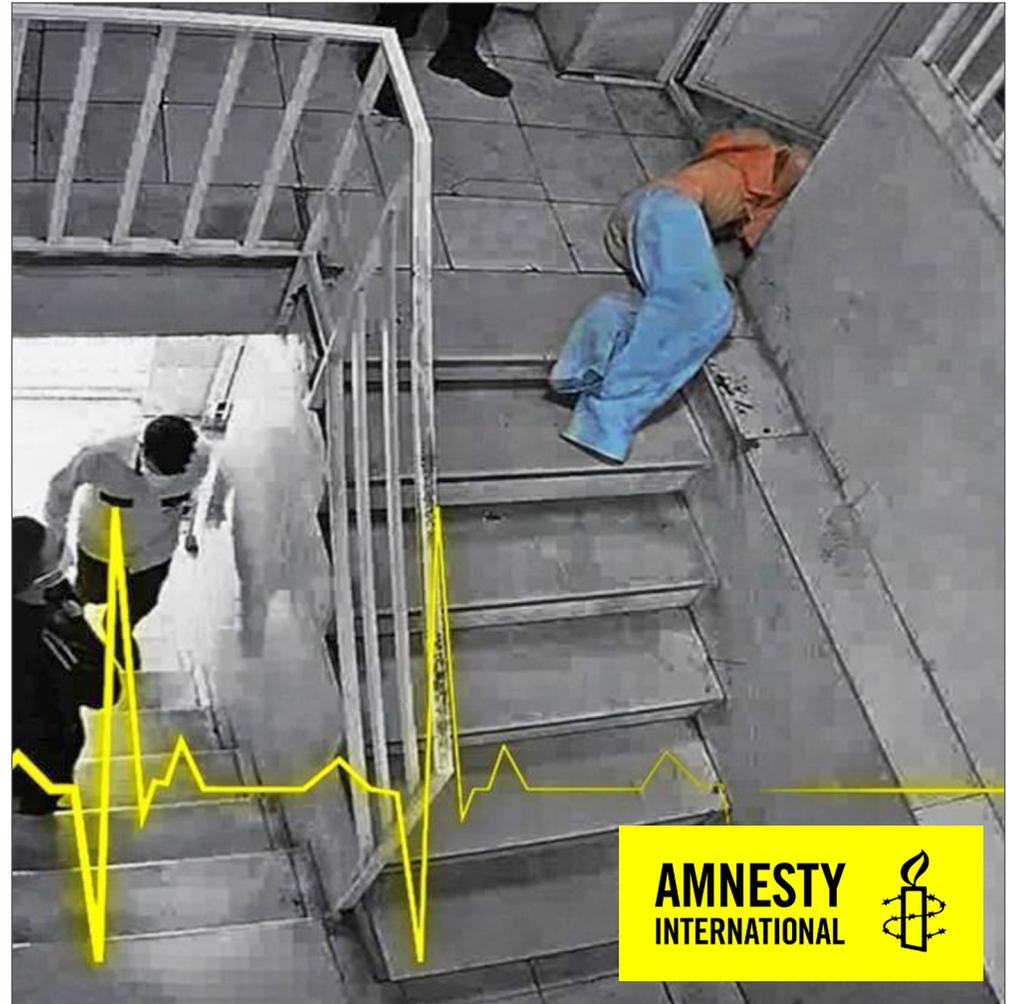
وأردف، أن ذلك يشمل تصنيف الإمكانيات الصناعية للشركاء لمعرفة كيف يمكن لمصنعي الأسلحة الاستمرار في مساعدة أوكرانيا، مشدداً أن الاجتماع لن يعقد برعاية «الناتو»، ولن يسفر بالضرورة عن أي نتائج ملموسة فورية.

في الوقت الذي دعا فيه الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» إلى استفتاء جنوب أوكرانيا، لفصل خيرسون وزابورجيا عن البلاد، واعتبرها منطقة فاصلة بين طموح الأوكرانيين بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتخلي عن الالتحاق بحلف الشمال الأطلسي «ناتو»، دعت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» 40 دولة حليفة إلى الاجتماع في ألمانيا، الأسبوع المقبل، لمناقشة الاحتياجات الأمنية طويلة المدى لكييف.

20 دولة تلبي الدعوة

وفي مؤتمره الصحفي الأخير، الجمعة، قال المتحدث باسم البنتاغون جون كيري، إن وزراء الدفاع وكبار الجنرالات من 20 دولة أعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) ومن غير الأعضاء، وافقوا على دعوة وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، للاجتماع، الثلاثاء، في قاعدة رامشتاين الجوية التابعة للقوات الأميركية غربي ألمانيا.

وأوضح كيري، أن الاجتماع عبارة عن مشاورات ستتطرق إلى السبل التي يمكن شركاء أوكرانيا من خلالها المساهمة في تعزيز قوتها العسكرية بعد انتهاء الحرب. من جهة أخرى، أعلن كيري أن برنامج الطائرات دون طيار، من طراز «فينيكس غوست»، التي قررت الولايات المتحدة تسليمها إلى أوكرانيا، والذي كان قيد التطوير قبل انطلاق الحرب، في 24 فبراير/



AMNESTY
INTERNATIONAL



منظمة حقوقية: مجازر إيران تمتد إلى سجونها ومعتقليها

حيث ينتمي معظم السجناء إلى أقلية البلوش المقموعة في إيران. وكانت قضايا 20 سجيناً ذات طبيعة سياسية. أما الباقون، فقد أدينوا أو وجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم غير سياسية.

وإلى ذلك، كررت منظمة العفو الدولية دعوتها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بإنشاء آلية تحقيق ومساءلة لجمع وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إيران لتسهيل الإجراءات الجنائية العادلة.

وحثت المنظمة، السلطات الإيرانية على التكفل، في القانون والممارسة، بأن يُنقل فوراً السجناء الذين يعانون من حالات طبية طارئة إلى مرافق طبية خارج السجون، وذلك لحين إجراء تحسينات هيكلية في عيادات السجون.

وطالبت، أن يُنقل السجناء الذين تُشخص إصابتهم بأمراض خطيرة سابقة، أو الذين تظهر عليهم علامات أو أعراض قد تنذر بمشاكل صحية خطيرة، إلى مرافق صحية خارج السجون على وجه السرعة لتلقي الرعاية الصحية الكافية.

كما دعت منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى إصلاح الأحكام المعيبة بشدة في لوائح السجون الإيرانية، والتي تمنح مديري السجون وموظفي الادعاء سلطة تجاهل أو نقض المشورة الطبية واتخاذ قرارات الرعاية الصحية المتعلقة بنقل السجناء لتلقي العلاج.

وأضاف، أنه توفي في السجن 64 من أصل 96 سجيناً الذين راجعت منظمة العفو الدولية قضاياهم. ومات كثيرون منهم في نزائهم في السجن، مما يعني أنهم لم يتلقوا حتى إشرافاً طبياً أساسياً في ساعاتهم الأخيرة. وتوفي بعضهم أثناء احتجاجهم في عيادات سجون سيئة التجهيز تفتقر إلى العاملين الطبيين.

وتابع التقرير أنه توفي ما لا يقل عن 26 سجيناً أثناء نقلهم أو بعد وقت قصير من دخولهم المستشفى، بعد تأخير متعمد من قبل الطاقم الطبي في السجن، وأو مسؤولي السجن، مما أدى إلى الوفاة.

شبان في عداد الموتى

ويكشف التقرير أن الغالبية العظمى من الحالات، كان السجناء المتوفون من الشباب أو في منتصف العمر، وتراوح أعمار 23 منهم بين 19 و39 عاماً، بينما كان 26 منهم بين 40 و59 عاماً، مما يثير المزيد من المخاوف من أن أرواحهم قد أزهقت قبل أوانها بسبب الحرمان من الرعاية الصحية.

تتميز السجون التي تضم أعداداً كبيرة من الأقليات المقموعة، بكثافة خاصة، فقد سُجلت 22 حالة وفاة من أصل 96 في سجن أرومية، محافظة أذربيجان الغربية، حيث ينتمي معظم السجناء إلى الأقليات الكردية والتركية الآذرية. وسُجلت 13 حالة وفاة في السجن الرئيس في مدينة زاهدان بمحافظة سيستان وبلوشستان،

الحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك الفحوص التشخيصية والفحوص المنتظمة والعناية ما بعد العمليات الجراحية، طوال فترة سجنهم، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكلهم الصحية، وإلحاق المزيد من الألم والمعاناة بحق السجناء المرضى. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى وفاتهم المبكرة أو يساهم في حدوثها.

وتفتقر السجون في إيران، للعيادات والمرافق المطلوبة لمعالجة المشاكل الصحية المعقدة. كما أنها غير مزودة بعدد كافي من الأطباء العاملين المؤهلين، ناهيك عن الأخصائيين الطبيين، الذين يُطلب منهم الزيارة لمدة ساعة أو بضع ساعات فقط خلال الأسبوع وحسب الحاجة. نتيجة لذلك، يجب دائماً نقل السجناء الذين يعانون من حالات طبية طارئة ويحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة على الفور إلى مرافق طبية خارجية.

وأظهر التقرير وفاة عبد الواحد جمشادزي في السجن الرئيس في زاهدان، في مايو/ أيار 2016. وكان أطباء السجن قد حذروا من أنه بحاجة إلى دخول المستشفى، لكن المسؤولين رفضوا التجاوب. وقالت مجموعات حقوقية إن الشاب البالغ من العمر 19 عاماً، والذي كان طفلاً وقت القبض عليه، توفي بسبب إهمال علاج الجلطات الدماغية التي نتجت عن الضرب الذي تعرض له أثناء اعتقاله و/أو استجوابه قبل وفاته بعامين. ورُفضت طلباته المتعددة للعلاج خلال فترة سجنه.

من الحياة، وهو انتهاك خطير لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي. وتُشكل وفاة السجن في الحجز أيضاً إعداماً خارج نطاق القضاء، وهي جريمة بموجب القانون الدولي، إذا كان المسؤولون عنها إما قصدوا التسبب في الوفاة أو كانوا يعرفون بدرجة كافية من اليقين أن الوفاة ستكون النتيجة الحتمية لأفعالهم غير القانونية، ومع ذلك استمروا بارتكابها.

واستندت المنظمة في تقريرها، الذي يفضل ملابسات وفاة 92 رجلاً وأربع سيدات في الحجز في 30 سجيناً في 18 محافظة في عموم إيران، منذ يناير/ كانون الثاني 2010، إلى توثيق العفو الدولية لمجموعة مختارة من الحالات التوضيحية، ونتائج تمّ التوصل إليها على امتداد فترة زمنية طويلة تثبت الحرمان المتعمد من الحق في الحصول على الرعاية الصحية الكافية في السجون الإيرانية، ومراجعة شاملة للتقارير التي أعدتها مجموعة حقوقية مستقلة.

وتمثل الحالات الـ 96 التي تمّت مراجعتها حالات توضيحية لا تفصيلية، حيث من المرجح أن العدد الحقيقي للوفيات في الحجز يفوق هذا العدد بكثير، لأن الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في إيران لا يتم في كثير من الأحيان بسبب مخاوف مبررة من الانتقام.

سجون الألم والمعاناة

كما وثّقت المنظمة كيف يحرم مسؤولو السجن السجناء في كثير من الأحيان من

وثقت منظمة العفو الدولية، في تقريرها بعنوان «في غرفة انتظار الموت: الوفيات في الحجز إثر الحرمان المتعمد من الرعاية الصحية في السجون الإيرانية»، كيف تتسبب سلطات السجن بشكل روتيني في وقوع الوفيات أثناء الاحتجاز أو تساهم في حدوثها، بما في ذلك عن طريق منع أو تأخير وصول السجناء إلى المستشفى في حالات الطوارئ.

وأفادت المنظمة الدولية أن وضع السجون في إيران والمعاملة السيئة التي يتعرض لها المحتجزون هناك عمداً، من افتقار للرعاية الصحية المنقذة للحياة، إلى رفض التحقيق وضمان المساءلة عن حالات الوفاة غير القانونية أثناء الاحتجاز، ثم رفض السلطات إجراء أي تحقيقات مستقلة وشفافة في حالات الوفاة في الحجز التي تتضمن تقارير عن الحرمان من الرعاية الصحية، وتقاعس عن ضمان محاكمة ومعاقبة المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية.

وفي السياق ذاته، ذكرت ديانا الطحاوي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: «إن تجاهل السلطات الإيرانية المروّع للحياة البشرية قد حوّل سجون إيران فعلياً إلى غرفة انتظار الموت للسجناء المرضى، حيث تصبح حالات قابلة للعلاج قاتلة بشكل مأساوي».

وأوضحت أن «حالات الوفاة في الحجز الناتجة عن الحرمان المتعمد من الرعاية الصحية ترقى إلى درجة الحرمان التعسفي

الاختيار 3.. الفن بمواجهة التطرف الإخواني بالفصح والتعرية



أحمد قطة



لا شك في أن للفن دوراً بارزاً في مواجهة التطرف والتشدد والإرهاب في أي مجتمع، خاصة المجتمعات التي تعاني من صراعات ونزاعات داخلية يستغلها عادة المتطرفون في محاولاتهم لإقامة مناطق نفوذ كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً منذ العام 2010، مع بدء ما عرف بـ "الربيع العربي"، الذي تم استغلاله أي استغلالاً من قبل المتطرفين، وعلى رأسهم أفرع تنظيم الإخوان المسلمين في مجموعة دول شهدت اضطرابات وانتفاضات شعبية. ولم يكن الحال في مصر استثناءً، إذ عمل تنظيم الإخوان المسلمين هناك، على استغلال أحداث الانتفاضة الشعبية على حكم الرئيس السابق حسني مبارك، بغية السيطرة على المجتمع المصري، وأخذ الدولة المصرية رهينة في يد قوى إقليمية، تُعتبر المشغل والممول والمستفيد الأول من تقلد الإخوان للحكم في مصر.

وعليه، لم يقبل الفن المصري المتميز، أن يكون مُحايداً في معركة خلاص وطنه من براثن التطرف والتشدد الذي حاول تنظيم الإخوان جلبه وفرضه على المصريين، فبدأ خلال السنوات الأخيرة، بفصح مسارات العقد الماضي، التي استطاع فيه الإخوان الوصول إلى حكم البلاد، قبل أن تؤدي سياساتهم الطائشة وتدخلاتهم الفجة في شؤون المصريين أنفسهم والإقليم من حولهم، إلى قلب الطاولة عليهم. فرصد مسلسل «الاختيار 3» في إطار الدراما الرمضانية للعام الحالي، عدداً من التفاصيل والكواليس التي يجري الكشف عنها لأول مرة حول فترة حكم تنظيم «الإخوان» المسلمين بمصر، مروراً بالأزمات التي دخل فيها التنظيم، والصدام مع مؤسسات الدولة الأمنية المختلفة، حيث أخفق التنظيم في تنفيذ كل المخططات التي وضعها، وكانت كل تحركاتها مرصودة من جانب أجهزة الدولة المصرية، التي أعاققتها، وصولاً إلى الإطاحة بها.

التباعد بين الجيش المصري والإخوان

فشهدت الحلقة الثالثة من المسلسل، مواجهة بين وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي في ذلك الوقت، ومرشد الإخوان محمد بديع، يعاتب فيها المرشد المؤسسة العسكرية على التباعد بينها وبين الجماعة، وعدم السماح لأعضاء الجماعة بالانضمام للقوات المسلحة.

في تلك المواجهة، يرد وزير الدفاع السيسي، بأن الإخوان يقومون بالتدخل في أمور لا تخصهم، وأن رئيس الدولة رئيس كل المصريين سواء الإخوان أو غيرهم، ولا يجوز للإخوان التدخل في مؤسسات الدولة كما يفعل خيرت الشاطر ومحمد البلتاجي بذهابهما بمطالب وأوامر الجماعة إلى الأجهزة الأمنية.

الإعلان الدستوري لمصري

وفي الحلقة الخامسة للمسلسل، كُشفت مخططات مؤسسة الرئاسة ومكتب الإرشاد (الإخواني)، للتجهيز للإعلان الدستوري الذي يعتبر الخطيئة الكبرى للرئيس

السابق محمد مرسي في حق المصريين، حيث استغنى به عن الدستور، ومنح نفسه صلاحيات كاملة، فرض بها سطوته على سلطة التشريع، ممثلة في مجلسي الشعب والشورى، وأقال به النائب العام بعد سطوته على مؤسسة القضاء أيضاً.

وشهدت الحلقة الإعلان الدستوري الذي فاجأ به محمد مرسي المصريين، حيث خصص مجموعة من خبراء القانون التابعين للجماعة عكفوا عليه سراً وأخرجوه للشعب جهراً في مفاجأة لم تتوقعها القوى السياسية حينها، وأفصح المسلسل عن الغضب العارم الذي انتاب القوى السياسية جراء الإعلان الدستوري، ومنح الرئيس نفسه صلاحيات مطلقة، وصفها الشعب حينئذٍ بالسطو على حق السلطات، لتنتقل التظاهرات والاحتجاجات في كل ربوع البلاد لرفض الإعلان الدستوري، لتواجهها مظاهرات الإخوان، في مشهد كان إيذاناً بحرب أهلية بين الطرفين، بينما كان الفريق عبد الفتاح السيسي يراقب الأوضاع من مكتبه في وزارة الدفاع، ولم يرق له ما حدث، فطلب لقاء رئيس الجمهورية في الحال.

تهديدات الإخوان للجيش المصري

في حيت استعرضت الحلقة الثامنة من المسلسل تسريباً خطيراً بين الرئيس الإخواني المتوفى محمد مرسي، والمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع، بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية آنذاك.

وأفصح التسريب عن تهديد محمد مرسي للمشير طنطاوي بإحراق الإخوان لمصر، لو خسروا الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في يونيو من العام 2012 وقت وقتها بينه وبين الفريق أحمد شفيق، وأثناء التسريب، تكلم مرسي بثقة عن فوزه بالانتخابات حتى قبل إعلان النتيجة، ودعا إلى عدم تغيير النتيجة حتى لا يجري إضرام النيران في البلاد، قائلاً إن النتيجة إذا تغيرت سيؤدي ذلك إلى حالة من الاضطراب لا نعلم إلى أي مدى ستذهب ووقتها لا أحد يستطيع مواجهتها.

كما كشفت تورط صفوت حجازي عضو جماعة الإخوان في تهريب شحنة أسلحة من فيتنام إلى سيناء، بجانب كشف كواليس تحويل أحمد عبد العاطي،

مدير مكتب رئيس الجمهورية إلى «جاسوس» لمكتب الإرشاد داخل مؤسسة الرئاسة، لينقل لهم تحركات الرئيس السابق محمد مرسي، ويبلغهم بما يجري داخل قصر الاتحادية أولاً بأول.

كما بينت اقتراح الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع وقائد الأركان حينها، على الرئيس المعزول محمد مرسي إقامة حوار وطني بين كل القوى السياسية لحل الأزمة التي تلت إصدار مرسي الإعلان الدستوري المكمل، وتخفيف حدة الاحتقان بالشارع ضد مرسي وجماعته قبل دخول البلاد في نفق مظلم، وإثر ذلك، أبلغ أحمد عبد العاطي، مدير مكتب المعزول محمد مرسي، على الفور، مكتب الإرشاد وتحديداً خيرت الشاطر نائب المرشد بزيارة الفريق السيسي إلى مؤسسة الرئاسة، ليطلب بعدها الشاطر من مرسي التدخل وإخراج السيسي من الصورة، وأعلنت رئاسة الجمهورية فيما بعد غيابها عن الحوار الوطني.

الإخوان والقاعدة وتقسيم مصر

في حين كشفت الحلقة التاسعة العلاقة الوطيدة بين محمد البرادعي وجماعة الإخوان المسلمين، إذ أظهر التسريب محمد مرسي وخيرت الشاطر مع بعض الشخصيات وهم يتحدثون جميعاً عن مسألة تولي محمد البرادعي رئاسة الوزراء، كما شهدت تفاصيل خطة جماعة الإخوان لتنفيذ عمليات إرهابية في مدن القناة، وأوضح ضابط الأمن الوطني زكريا يونس أن معظم الخلايا الإرهابية التي خرجت من السجون بعفو من المعزول مرسي، هي الذراع الرئيسية لتنفيذ مخطط الجماعة.

واستعرض موقع «القاهرة 24» تفاصيل جرائم المتهمين في 28 مارس 2014، حيث قالت جهات التحقيق إن مخططهم الإجرامي كان يستهدف التجارة الدولية في قناة السويس، وتحديداً في المنطقة النفطية، وتقسيم مصر باتخاذ سيناء ومنطقة البحر الأحمر لإقامة دولتهم، وإنشاء جهاز داخل التنظيم لتنفيذ الاغتيالات، وأشار الموقع المصري إلى أن النيابة على علم بمصدر أموال هؤلاء من خلال رسالة عثر عليها بمنزل أحد المتهمين موجهة لأيمن الظواهري، يطلبون فيها أموالاً ومخططات لتنفيذ أعمالهم الإرهابية.

أما الحلقة العاشرة، فقد كشفت عن تسريب موثق بالصوت والصورة، للقيادي الإخواني خيرت الشاطر، يهدد عبره بعمليات تفجيرية وإدخال القاعدة لمصر، ودور المرشح الرئاسي السابق حازم صلاح أبو إسماعيل في ذلك، كما تضمن التسريب تهديداً حقيقياً من الشاطر بإحداث تفجيرات عند وزارة الدفاع والمنشآت الحيوية المصرية، لإحداث إرباك للأجهزة الأمنية المصرية وإنهاك الجيش، كما أفصح عن وجود تعاون بين الإخوان والقاعدة من خلال حازم صلاح أبو إسماعيل.

الفن الكاشف للطبيعة الإرهابية للتنظيم

وقد علق وزير الأوقاف المصري، الدكتور مختار جمعة، على الجزء الثالث من مسلسل «الاختيار 3»، عبر سلسلة تغريدات نشرها على حسابه في «تويتر»، قائلاً: «مسلسل الاختيار (يقصد الجزء الثالث) كاشف لطبيعة الجماعة الإرهابية وشيء من مخططاتهم في محاولة الاستيلاء على كل مفاصل الدولة والتحكم فيها وفق مخططاتهم للسيطرة عليها مع سحق كل مخالفيهم كما يكشف بعض جوانب عنصريتهم المقيتة وأوجه خيانتهم للوطن».

وأضاف: «مسلسل الاختيار كشف إلى أي حد تعاملت جماعة الإخوان ورؤسائها مع الدولة بنظام البلطجة وليس ذلك عليهم بغريب.. والمسلسل مجرد كاشف لطبيعتهم بالصوت والصورة التي لا نكران لأي منهما»، متابِعاً: «مسلسل الاختيار برهن بالدليل القاطع أن الدولة كانت تدار من مكتب الإرشاد، وأن خيرت الشاطر ورجاله هم من كان يحكمون ويسيطرون على صنع القرار، وأن التمكين لعناصر الجماعة وعملائها كان على رأس أولوياتهم وفوق كل اعتبار». وأخيراً، يشارك في بطولة مسلسل «الاختيار 3» عدد كبير من كبار النجوم المصريين، ومنهم ياسر جلال، كريم عبد العزيز، أحمد السقا، أحمد عز، عبد العزيز مغيون، خالد الصاوي، صبري فواز، يومي فؤاد، أشرف زكي، إيمان العاصي، محمد رياض، خالد زكي، أحمد بدير، ومياني السيد، وبدء عرضه منذ بداية رمضان الجاري، حيث ووفق المعلومات المتوفرة عنه، فإنه سوف يستعرض 30 تسريباً خطيراً عن الإخوان، حتى نهاية رمضان.

الهيدروجين الأخضر بديل واعد مصر والإمارات لشراكة استراتيجية نحو الطاقة النظيفة



توقيع مذكرة تفاهم بشأن مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر

أطلق عدد من البلدان والتكتلات في السنوات الأخيرة، إستراتيجيات للاستثمار في الهيدروجين، كما زاد إقبال العديد من الدول على تعزيز قدراتها على إنتاج الهيدروجين، بما في ذلك كندا وفرنسا واليابان وأستراليا.. إلخ، لم تكن البلدان العربية بمنأى عن الاستثمار في طاقة الهيدروجين، كدول الخليج ومصر.

تسعى الإمارات لاستحداث تقنيات جديدة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومجالات الطاقة النظيفة، في ظل سعي العالم للتخلص من الانبعاثات الكربونية. ويُنظر إلى مصر باعتبارها مركزاً لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وسوفاً للتزود بالوقود، والتصدير إلى أوروبا، بالإضافة إلى تعزيز الصناعة المحلية.

وكان مجلس الوزراء المصري أعلن في 7 فبراير الماضي من العام الحالي أن منطقة قناة السويس الاقتصادية تلقت عددًا من العروض العالمية لإقامة مشروعات الهيدروجين الأخضر، وشملت قائمة العروض شركات دهايك ونرويجية وألمانية متخصصة في إنتاج الطاقة النظيفة، وشركات أخرى.

يأتي ذلك تماشياً مع التوصيات والتحذيرات الدولية حول ضرورة تخفيض الانبعاثات الكربونية، حيث حذرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في العام الماضي، بشأن الحاجة الملحة إلى الانتقال من الاعتماد على استخدام الوقود الأحفوري الملوث للهواء مصدراً للطاقة إلى مصادر طاقة أخرى خالية من الانبعاثات الملوثة للهواء، لدرء آثار أسوأ أزمة مناخية قد يشهدها العالم في عصر ما بعد الصناعة.

من الحلول المطروحة لتحقيق هذا الهدف، كان الهيدروجين الأخضر، طبقاً لذلك، وقعت مصر، الأحد 24 أبريل، مذكرتي تفاهم للتعاون في مجال تطوير محطات إنتاج الهيدروجين في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وعلى ساحل البحر المتوسط، مع «مصدر» الإماراتية و«حسن علام للمرافق».

يأتي ذلك في ضوء تحضر البلدين لاستضافة مؤتمري (كوب 27) و(كوب 28). لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على التوالي، وسعي الدولتين لتعزيز الاستفادة من رئاستهما المرتقبة للمؤتمر، والتنسيق بشأن أجندة العمل المناخي والموضوعات المطروحة.

مذكرتي التفاهم

بموجب مذكرتي التفاهم، ستشكل شركتا «مصدر» و«حسن علام للمرافق»، ائتلافاً إستراتيجياً لتطوير محطات لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وعلى ساحل البحر المتوسط.

يتمتد تطوير المحطات على مراحل مختلفة حتى عام 2030، لإنتاج ما يصل إلى 480 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً، من خلال محلات كهربائية بقدرة 4 غيغاوات.

وصرح المهندس عمرو علام، الرئيس التنفيذي لشركة «حسن علام» لوسائل الإعلام: أن شركته و«مصدر» تستهدفان خلال المرحلة الأولى من المشروع إنشاء محطة لإنتاج الهيدروجين الأخضر على أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2026، حيث ستنتج المحطة 100 ألف طن من الميثانول الأخضر سنوياً لتموين سفن النقل البحري في قناة السويس.

ولاحتماس الحراري. ويساعد استخدام الهيدروجين في الطاقة أنه بتحقيق الأهداف المناخية التي تهدف إلى تصفير الانبعاثات؛ لأن الهيدروجين ينبعث منه الماء فقط عند الاحتراق، ويمكن إنتاجه دون إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون. كما يمكن حمل الفحم والغاز كمواد وسيطة في صناعة الصلب، بالإضافة إلى استخدامه في نقل البضائع لمسافات طويلة، إلى جانب قدرته على توفير تخزين طويل الأمد للطاقة، ما يعني إمكانية الوصول إلى شبكة كهربائية متجددة بنسبة 100% من خلال العمل كشكل من أشكال التخزين الموسمي.

وبلغ إجمالي مشروعات الهيدروجين في المنطقة العربية 28 مشروعاً، حصة مصر منها 8 مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق، وأحد هذه المشروعات هو مشروع تنفذه هيئة كهرباء ومياه دبي في الإمارات العربية المتحدة.

كما أطلقت الإمارات أول مشروع تجريبي للهيدروجين الأخضر في مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، وهو مشروع مخطط له أن يولّد 20.5 كيلوغراماً من الهيدروجين الأخضر في الساعة، إلى جانب تنفيذ مشروع للهيدروجين الأخضر في مدينة «الرويس» التابعة لإمارة أبو ظبي، والمرتبب تشغيله سنة 2025.

إلى ذلك، تستحوذ مشروعات الهيدروجين الأزرق والأخضر على مركزٍ مهمّ في استثمارات مدينة «نيوم» في المملكة العربية السعودية، تخطط السعودية لأن تستوعب المدينة أكثر من مليون شخص، كما ستعتمد المدينة على الهيدروجين الأخضر وليس النفط، مصدراً للطاقة.

تنسق الشراكة الاستراتيجية بين مصر والإمارات مع طموحات الأخيرة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050، استهدافها الإمارات الاستحواذ على 25% من سوق وقود الهيدروجين منخفض الكربون بحلول 2030. و«رؤية مصر 2030» واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، احتضانها لأكبر الاستثمارات الطاقية في المنطقة، عبر خطة لاستخدام الهيدروجين كمصدر وقود وتوليد 42% من الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة بحلول 2030.

التصدير. تعتبر الإمارات بالفعل رائدة إقليمياً في استخدام الطاقة النووية التي تمثل مصدراً للكهرباء خالٍ من الانبعاثات. وفي هذا الإطار، أكد رئيس الوزراء المصري، أن الدولة تعمل على تشجيع الاستثمارات في مجال مشروعات الطاقة الخضراء، بفضل ما تتمتع به مصر من إمكانيات تؤهلها لأن تصبح مركزاً محورياً وإقليمياً مهماً في هذا المجال الحيوي، الذي من المتوقع أن يغير شكل نظام الطاقة العالمي خلال المرحلة المقبلة، كما أنه من شأنه أن يسرع من وتيرة عملية تحول الطاقة في المنطقة.

الهيدروجين بديل واعد

يعدّ الهيدروجين في حال تمّ إنتاجه بانبعاثات قليلة، بديلاً واعداً للوقود الأحفوري في تحول الطاقة. وهو أخف العناصر وأكثرها وفرةً في الكون، بالإضافة إلى كونه مصدراً لطاقة نظيفة يمكن أن تكون بديلاً للوقود الأحفوري الذي يعتمد عليه العالم في توفير قرابة 80% من إمدادات الطاقة في العالم، ويُعدّ المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة المسببة



عضو مشاورات الرياض دكتور ثابت الأحمدى لـ «ليفانت»:

السعودية واليمن شعباً واحداً بنظامين سياسيين والعصبويات الإرهابية يتم وضع حد لها بالقوة

حاوره: رامي شفيق



ثابت الأحمدى

أو مؤتمر الرياض الذي انعقد في مايو 2015م، أو حتى اللقاءات الخارجية التي تمت في الكويت والسويد وغيرها من اللقاءات الأخرى. أهمها: الإجماع الشعبي اليمني، من خلال إجماع كل المكونات السياسية قاطبة، ضد الحوثي، وهي مكونات قوية وفاعلة على الأرض، من أهمها مكون المقاومة الوطنية الذي يمتلك أوية عسكرية على قدر كبير من الاحترافية والجنديّة، تشكلت بعد مقتل الزعيم علي عبدالله صالح، بقيادة العميد طارق محمد عبدالله صالح، «ابن أخي الزعيم، وقائد حراسته»، وهذا المكون يحظى بشعبية كبيرة أيضاً، كما أن له ذراعاً سياسياً من خلال «مكتبته السياسي» الذي تشكل قبل عام واحد، ويجمع نخبة برلمانية وسياسية مبنية متميزة، وينظر له الكثير باعتباره قوة صاعدة، جلتها من الشباب المستنيرين، بمن فيهم نخبة ثقافية وإعلامية كفؤة وصادقة في توجهها النضالي، إضافة إلى مكون المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو قوة فاعلة على الأرض، وهذا ما لم يتوفر في المؤتمرات السابقة، وأيضاً الإجماع الإقليمي والدولي، مسنود بالدعم المادي من المملكة العربية السعودية، وقد تتبعها دول مانحة أخرى. من نقاط القوة أيضاً شخصية رئيس

مجلس القيادة نفسه، الأكاديمي والعسكري والمثقف، صاحب المواقف الوطنية والخبرات السابقة. والحقيقة أن شخصية القائد الاستثنائية في أي معركة تلعب دوراً محورياً في تحقيق النصر، وتختصر الكثير من المراحل التي يتعثّر فيها من لا يمتلك مؤهلات النصر، وشواهد التاريخ ماثلة بين أيدينا، وهي كثيرة.

● تمثل مليشيا الحوثي وكيل إيران في المنطقة.. أبرز تحديات الاستقرار في اليمن. ثم كيف ستواجه السلطة في اليمن هذا التحدي؟

نحن في اليمن مشكلتنا مع الإمامة الهادوية الجارودية قبل أن نعرف إيران، وقبل أن تظهر إيران الصفوية وأيضاً الخمينية بمئات السنين. الإمامة الهادوية سرطان اليمن، وسرطان المنطقة بشكل عام. ولا شك أنها استفادت من الخمينية الإيرانية، كما استفادت الخمينية الإيرانية منها، في تهديدها لأمن المنطقة. الجماعة الحوثية اليوم إضافة إلى كونها مشكلة قديمة، هي أيضاً مشكلة خمينية معاصرة، مثلها مثل حزب الله اللبناني، ومليشيا الحشد الشعبي العراقي، والنصيرية السورية، وغيرها من الجيوب السوداء في منطقتنا العربية، استطاعت بمساعدة لاعبين إقليميين ودوليين كبار أن تنقلب على الدولة في 21 سبتمبر 2014م، وتقوض السلم المجتمعي، ومؤخراً تعتدي على الجيران.

وحالياً فإن موضوع إنهاء هذا الانقلاب من أولى الأولويات الكبرى للقيادة السياسية الجديدة، وبدعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبعض الدول العربية الأخرى، ومنها جمهورية مصر العربية التي لها دور إيجابي تجاه الشرعية اليمنية.

شرعيتها السياسية من السماء..! ميدانياً وشعبياً أحدث هذا الإعلان حالة ارتياح شعبي كبير جداً، مقابل حالة من الرعب تسود أروقة الكهنوت الإمامي البغيض في المناطق التي يسيطر عليها. كما تم حتى الآن انتقال كل سلطات الدولة إلى العاصمة المؤقتة عدن، جنوب البلاد، لممارسة أعمالها من الداخل وللاتصال المباشر بالشعب. ولا شك أن لهذا الحدث ما بعده خلال الفترة القادمة.

● حسناً انتقلت السلطة إلى الداخل.. ولكن ألا ترى أن ثمة تحديات كبيرة تواجه الدولة؟ نعم. وهذا مؤكد. ثمة تحديات تواجه كل سلطات الدولة، وهنا تكمن قوة الإرادة، وتكمن الصلابة في مواجهة هذه التحديات والعمل على تجاوزها. عدن نفسها ليست مؤهلة من حيث البنية التحتية لاستيعاب كل المؤسسات السيادية الكبرى: الرئاسة، الحكومة، البرلمان، الشورى، إضافة إلى السفارات والقنصليات والبعثات الدولية. الأمن قضية محورية وأساسية. الخدمات العامة.. تحديات ماثلة، لكن ليس أمامنا إلا العمل على تجاوزها مهما كانت. ونثق بإرادة وحنكة مجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور رشاد العليمي، وهو شخصية سياسية وأكاديمية وأمنية، وعلى قدر عالٍ من الكفاءة والخبرة والروح الوطنية المعروفة عنه. إضافة إلى أعضاء المجلس القيادي الذين يُعتبرون نخبة اليمن ومحل إجماع الكل.

● لكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور منذ سنوات يحتاج عملاً في الداخل؛ فضلاً عن الدعم السعودي.. أبرز الخطوات في هذا الاتجاه؟

هذا ما تدركه القيادة الجديدة، ويدركه الشعب اليمني قاطبة أيضاً، ولهذا لم تلبث هذه القيادة بضعة أيام على الإعلان الجديد حتى عادت إلى الداخل، ملتزمة بالشعب، على الرغم من الخطورة الأمنية القائمة، وعلى الرغم من تردّي الخدمات، لكن ذلك هو قدرها، أو قل خط المسار الإيجابي الذي ما منه بُدأ. اليمن تعيش اعتلالاً واختلالاً اقتصادياً كبيراً ليس من اليوم؛ بل من السابق، زادت الحرب وتداياتها سوءاً إلى سوتها، مع تعمد مليشيات الحوثي الإرهابية الخمينية إفقار الشعب، وقد سطت على كل مقدراته، وضاعفت في الجبايات والرسوم، وجيّرت الاقتصاد الوطني كله لصالحها كجماعة عبر النافذين من «المشرفين» على المحافظات والمديريات والأحياء السكنية. والحقيقة لولا الريزة الاقتصادية الكبيرة المتمثلة في «المغتربين» اليمنيين في عشرات الدول، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لكان وضع الشعب اليمني الآن أسوأ، إضافة إلى مبادرات مركز الملك سلمان الإنساني الذي ينفذ عدة برامج إغاثية منذ سنوات.

● كيف ترى الدور الذي تقوم به مشاورات الرياض في إطار صياغة وضع مستقر بين كافة الفصائل

قال عضو مشاورات الرياض ومستشار وزير الثقافة والسياحة اليمني، الدكتور ثابت الأحمدى، إن المشاورات المنعقدة في المملكة العربية السعودية بينما جرت خلال شهر نيسان/ أبريل الجاري، تمت بين فرق العمل السياسي في اليمن، أو يمكن القول إنها تمت بين «شركاء النضال» الذين تبعثرت جهودهم لخلل في القيادة السابقة خلال السنوات الماضية، رغم إمكانية النصر وعدالة القضية، وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي خطورة هذا الحال إن استمرت على ما هي عليه، فدعت إلى مشاورات يمنية يمنية في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالعاصمة السعودية الرياض، وبإشراف عربي ودولي، حضرت فيها كل المكونات السياسية اليمنية، عدا مكون الحوثي الإرهابي.

وفي حوار مع «ليفانت»، أوضح الأحمدى، وهو أحد أعضاء دائرة الشؤون الإعلامية والثقافية بمكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، أن المملكة العربية السعودية بقيادة الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وكذا كل القيادات السعودية على مر العقود يتسمون بنفسي طويل في سياستهم، هذا نهج سياسي معروف عن آل سعود، ويتعاطون مع مختلف القضايا بمسؤولية كبيرة من موقعهم كملوك وأمراء ومن موقع دولتهم كمرجعية إسلامية وعربية كبيرة، وقد تستغرب إذا قلت لك أن الإغاثية السعودية تتوزع عبر منظمات دولية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثي نفسه.

نص الحوار

● تتموضع الآن أطر مجلس القيادة الرئاسي لتثبيت الشرعية اليمنية في الداخل.. ما تقييمكم لهذه الخطوة سياسياً وانعكاساتها الميدانية؟

بادئ ذي بدء أؤمن هذه المقابلة، وأسجل موقفى تجاه منبركم الذي يعد رافداً مهماً على الصعيد السياسي والثقافي. والحقيقة أن مجلس القيادة الرئاسي، برئاسة الدكتور رشاد محمد العليمي محطة جديدة من محطات النضال اليمني ضد مليشيات الإمامة الجارودية في اليمن، المدعومة من إيران الخمينية، وإن كانت مشكلة اليمن مع هذه الجماعة من قبل أن تنشأ إيران الحديثة. وتأتي هذه المحطة في إطار استعادة شرعية الدولة اليمنية التي انقلبت عليها تلك المليشيات في 21 سبتمبر 2014م، وهي محطة مدعومة من دول التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية التي نعتبرها اليوم مرجعيتنا الكبرى، والتي دعمت أشقاءها اليمنيين بالمال والسلاح، ولا يزال خربها متدفقا إلى اليوم.

إن المجلس الرئاسي منعطفٌ جديدٌ جاء بعد أن تبعثرت جهود منظومة الشرعية خلال السنوات السابقة ووصلت إلى طريق مسدود، فكان لا بد من تغيير التكتيك السياسي، لحسم المعركة، سلماً أو حرباً. وإن كنا نؤمن أن الحوثي لا يعرف للسلام طريقاً، ولا علاقة له بذلك، باعتباره عصابة مليشياوية تدعي استمداد

المملكة العربية السعودية.. المحارب الأخير



سمو الأمير محمد بن سلمان

طبيعة هذا الخطر الذي يهدد الجميع، ونرى جميعاً الديناميكية السياسية للخارجية السعودية في تحركاتها وقدرتها على جمع أطراف متناقضة إلى حد ما، وتوحيد جهودها من أجل مجابهة هذا الخطر الذي يهدد جميع دول المنطقة.

إن الشعوب العربية تشاهد باهتمام بالغ وتتابع ما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود بناءة في هذا الإطار، كما تثمن جميع القوى الوطنية في الدول العربية تلك السياسة التي تنتهجها المملكة العربية السعودية في وجه الخطر الفارسي الذي يهدد وجود هذه الشعوب وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، ولن تكون المملكة العربية السعودية وحيدة في الميدان، فالشعوب العربية ستقف خلف من يتبنى قضاياها وخلف من يتبنى مصالحها وتتمسك جميعها برؤيه المملكة العربية السعودية وثق -بعد الله- بخطواتها وسياستها لحل هذه المشكلات ومجابهة هذه الأخطار.

في المنطقة العربية، وحل قضايا المنطقة وفق التمسك بالقرارات الدولية.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الدور السعودي وسياسته الخارجية المتزنة كان له البعد الأكبر في رسم كثير من سياسات الدول الفاعلة، على الصعيد العالمي، لما تتمتع به المملكة من ثقل اقتصادي وسياسي في منطقة الشرق الأوسط، حيث سعت المملكة العربية السعودية عبر سياستها إلى مجابهة جملة من الأخطار التي تحيط بالمنطقة، ولا سيما مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، ووقفت حائلاً في وجه المشاريع الهدامة في المنطقة، كالمشروع الإيراني، الذي يحاول زعزعة استقرار المنطقة، بشكل عام، ودول الخليج، بشكل خاص، عبر انتهاج ملالي طهران لسياسة تقوم على العنف والدمار والتغيير الديمغرافي في منطقتي الشرق الأوسط لإرجاع أمجاد سابقة يحلم بها ملالي طهران.

إن موقف المملكة العربية السعودية من مسألة الملف النووي الإيراني لم يتغير، ومسألة مناصرتها للشعوب المظلومة في منطقة الشرق الأوسط في وجه هذه المشاريع وأدواتها من أنظمة القتل والبطش هو موقف ثابت يمليه الواجب الأخلاقي والإنساني الذي يوجه الكثير من سياسات المملكة العربية السعودية الخارجية.

جميعنا يدرك ويشاهد تلك السياسة النشطة التي تتحرك بفاعلية، في الأشهر الأخيرة، لرأب الصدع العربي وحل الخلافات البنينة ومحاولة تعزيز العلاقات بين الدول العربية، عبر نبذ الخلافات وتشكيل علاقات قوية مع المحيط الإقليمي لمجابهة كل ما يهدد هذا المحيط ويهدد استقرار المنطقة.

تقف سياسة المملكة العربية السعودية، كالمحارب الأخير في وجه التمدد الإيراني في المنطقة، وتحاول جاهدة وقف هذا الإرهاب المستمر والتدمير المنهج للدول التي سيطرت عليها قوى الظلام الإيرانية وأذرعها من ميليشيات إرهابية، كما حدث في سوريا والعراق واليمن، واستطاعت سياسة المملكة الخارجية مؤخراً تشكيل نواة تحالف قوي إقليمي لمواجهة هذا التمدد، يجمع جميع دول المنطقة، حيث وحدتهم

الخلافات في المحيط الخليجي والمحيط الإقليمي العربي المجاور، وسعت لضمان أمن واستقرار المنطقة عبر وسائل مشروعة، من خلال تكثيف وتعميق مبدأ التعاون بين جميع شعوب المنطقة لضمان أمن واستقرار المحيط الإقليمي.

إن البوصلة السياسية لسمو الأمير ومعاييرها في توجيه هذه السياسة تنطلق من مبدأ واضح وصریح، وهو أن مسؤولية أمن منطقة الخليج والمنطقة العربية هي مسؤولية شعوب ودول المنطقة قبل مسؤولية أي طرف دولي أو إقليمي آخر، وأن من حق هذه الشعوب والدول التصرف وتوجيه سياستها وفق تحقيق المتطلبات الوطنية الخاصة بكل دولة.

ومن يلاحظ توجهات السياسة السعودية الأخيرة يدرك أن سياسة المملكة العربية السعودية عبر منظمة مجلس التعاون الخليجي تحاول إرساء مفهوم التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي عبر التشاور واللقاءات والتعاون في جميع المسائل، السياسية والاقتصادية والعسكرية، تعزيزاً لمفهوم الوحدة والشراكة بين دول المجلس كله، وهذا شكل خط الدفاع الأول عن دول مجلس التعاون الخليجي وعن الدول العربية في وجه جميع الأخطار التي تحيط به بالمنطقة.

إن الدور الريادي والفعال لهذه السياسة شكل أعلى درجات التوافق وتنسيق السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون العربي الخليجي والدول العربية، من خلال جامعته الدول العربية، ومن خلال مؤسسات العمل العربي المشترك، ومن خلال زعامتها التقليدية للعالم الإسلامي.

هذا الدور نتج عنه مواقف ثابتة جنبت المنطقة والمحيط الإقليمي الكثير من العقبات والمشاكل في تعاطيه مع هذه الملفات. هذا الدور الذي كان له الأثر الكبير في توحيد هذه المواقف في التعاطي مع أزمات دولية وإقليمية، كما حدث وحدث في الصراع الروسي الأوكراني من خلال اتخاذ موقف موحد وصریح بنبذ العنف وحل المشاكل بين الدول بالقوة ورفض أشكال التدخل بين الدول بالإضافة لتنسيق المواقف بالنسبة للملفات الدولية الأخرى، كالإرهاب والتطرف والسعي الدؤوب إلى تحقيق مسألة السلام

عبد العزيز مطر



تميزت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة من العقد المنصرم بالكثير من التكتيكات والخطوات التي سعت لتحقيق أهداف مرحلية واستراتيجية تتميز بالكثير من الاعتدال والتمرس والواقعية والفاعلية الحقيقية لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا نظرنا بصورة عابرة نجد أن تلك الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية تقوم على مبادئ ثابتة ومعطيات تاريخية ودينية واقتصادية وأمنية وسياسية، وتلك الثوابت في السياسة الخارجية السعودية تم تأطيرها وفق مرتكزات، أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في المحيط الجيوسياسي للمملكة العربية السعودية، وبشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول في المحيط الإقليمي القريب من المملكة العربية السعودية، بشكل خاص، وباقي دول العالم، بشكل عام.

هذه المرتكزات سعت لإرساء أسس واضحة تقوم على تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة على كافة المستويات، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، بما يخدم المصالح الوطنية للمملكة العربية السعودية والمصالح المشتركة بينها وبين هذه الدول، ولا بد من الإشارة أن هذه السياسة كانت المدافع دوماً عن قضايا المنطقة من خلال انتهاجها لتكتيكات تقوم على التعاون مع جميع الدول الفاعلة في القرار الإقليمي والدولي من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.

إن النشاط المتميز للسياسة الخارجية السعودية ازدادت فعاليته مع تولي سمو الأمير محمد بن سلمان لدفة هذه السياسة وتوجيهها وفق المصالح الوطنية للمملكة، ووفق المصالح العربية والإسلامية، حيث انتهج سمو الأمير سياسة فاعلة انطلقت من بعد خليجي وعربي وإسلامي واضح، يقوم على نبذ

المجلس الرئاسي اليمني والأولوية الاقتصادية

في طريق القضاء على حالة الانقسام التي عاشها اليمن لفترة طويلة، وهو ما سيكون لها تأثير على مخرجات المجلس الرئاسي، وبخاصة في المجال الاقتصادي، والعمل على حلحلة كافة القضايا التي تمس حياة الشعب اليمني، كما سيكون لها انعكاس على تثبيت الأمن في المناطق المحررة، وتمهيد الطريق لخلق رؤية نهضوية وتنموية في المناطق المحررة، وضمان توجيه الدعم الخارجي وفق ما يخدم إصلاح الاقتصاد اليمني، وبالتالي العمل على إنجاح جميع المبادرات التنموية والنهضوية التي تستهدف تهيئة الأجواء لصناعة دولة في اليمن على طريق التقدم، وهي خطوات من الصعوبة العمل على تحقيقها في ظل استمرارية الحالة الانقسامية التي كانت سائدة ما قبل تأسيس المجلس الرئاسي.

ليرفع من مستوى معاناة الشعب اليمني، ويسكب المزيد من الزيت على نار الأزمة الاقتصادية اليمنية، واليوم مع تأسيس المجلس الرئاسي اليمني، يقف الاقتصاد اليمني على أعتاب مرحلة جديدة سوف تساهم في معالجة الاقتصاد اليمني، ولعل مخرجات الاجتماع الرئاسي اليمني التي شددت على تفعيل عمل مؤسسات الدولة بكفاءة عالية وتحسين حياة ومعيشة المواطن اليمني في الجوانب الخدمية والأمنية والاقتصادية والتنموية جميعها سوف تدفع إلى بدء مسار جديد لمعالجة أوجه القصور في الإدارة الاقتصادية بما يقود إلى خلق رؤية واضحة لتعافي الاقتصاد اليمني.

إن انخراط كافة المكونات اليمنية والقوى الفاعلة في المشهد اليمني تحت مظلة المجلس الرئاسي لا شك أنها خطوة مهمة

فإن إعطاء الأولوية للمسألة الاقتصادية في هذا التوقيت يساهم إلى حد كبير بتذليل كافة العقبات في إنجاح الدعوة التي تقدمت بها السعودية إلى عقد مؤتمر دولي لحشد الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد اليمني، لا شك أن ذلك سيكون عاملاً مهماً لدعم خارطة الطريق التي يقف اليمن على أعتابها، وتذليل كافة العقبات أمام المجلس الرئاسي للانتقال بالدولة اليمنية إلى مرحلة متقدمة من تحقيق النهضة والتنمية التي تخدم الشعب اليمني على المستوى القريب والبعيد.

لا يخفى على المتابع للشأن اليمني أن الاقتصاد اليمني منذ عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح كان اقتصاداً هشاً ينخره تفشي الفساد، وجاء الانقلاب الحوثي الإرهابي على الشرعية اليمنية

مواجهة الميليشيات الحوثية الإرهابية، بخاصة وأن قوة اقتصاد الدولة لا يقل أهمية عن قوتها العسكرية، ولذلك فإن ضبط الوضع الاقتصادي سيكون له انعكاسات على العمل العسكري على الأرض، وكذلك سن سياسات اقتصادية وصياغة رؤية واضحة للعمل الاقتصادي سيكون له تأثير في غاية الأهمية على تثبيت قواعد الدولة اليمنية والشرعية. يعدّ العامل الاقتصادي أداة مهمة من أدوات تحقيق الاستقرار على كافة مستوياته، ولذلك فإن الخروج بإدارة اقتصادية ذات رؤية واضحة من شأنها أن تساهم إلى حد كبير في توظيف المساعدات المالية، وأخرها ما قدمته السعودية والإمارات من دعم بقيمة 3 مليارات دولار دعماً عاجلاً لاقتصاد اليمن بما يخدم النهوض بالاقتصاد اليمني، كذلك

خالد الزعتر



لا يخفى على المتابع لانعقاد الجلسة الأولى للمجلس الرئاسي اليمني والتي جاءت لتصيغ خارطة الطريق لمستقبل الدولة اليمنية على المدى القريب والبعيد، أن الوضع الاقتصادي كان على رأس أولويات عمل المجلس، وهو ما يؤكد أن المجلس الرئاسي اليمني يرى في الوضع الاقتصادي تحدياً في غاية الأهمية وأولوية يجب العمل على معالجتها عبر سن سياسات اقتصادية تساهم في تخفيف معاناة الشعب اليمني. ولأنه لا يمكن الاستهانة بتأثير العامل الاقتصادي على العمل العسكري في

ماذا لو تعايشت إيران؟ (الجزء 26)



خالد الجاسر

الثوري الإيراني وتطاوله على النفط العالمي باستهداف السعودية.

ماذا لو تعايشت إيران؟ واستغلها دول الجوار لاحتلال ما لا حق لها فيه، لتزعم منذ 2011 و2015، المشهد بطريقتها الخاصة بفرض الأمر الواقع على الأرض، مما يضمن هيمنتها الإرهابية، فأهلكت الشعب الأبى السوري، والآن تأكله «بعضاً من كل»، كما فعلت بلبنان وتدمير مرفأ بيروت، وتقسيم العراق بقروض ضخمة مقابل استيراد سلع وبضائع إيرانية، واستحوذت على عقارات ومشاريع عبر صفقات مشبوهة تجارياً واجتماعياً لهندسة المشهد كما تراها ثورتها الفاشلة، داخلياً وخارجياً، والتي أودت بشعبها للهلاك والموت جوعاً، حتى وقفت لها بالمرصاد روسيا، بأنه لا مشاريع كبرى ولا استثمارات لها في سوريا، ليكون الواقع السوري باباً للتنافس مع إيران في بلد منهب، تتآكل موارده بفعل الحرب.

ماذا لو تعايشت إيران؟ وأطاعها التي زادت بسقوط أفغانستان التي تشترك معها في حدود بطول 900 كيلومتر، وتجديد الرئيس الإيراني روحاني النيرة التوسعية، ادعاءاته بأن شعبه يعلم جيداً أنه قبل 205 سنوات، ومروجاً من خلال شعاراته «الأممية الإسلامية» المزعومة، أن الكثير من دول الجوار الإيراني كانت «أراضٍ

ماذا لو تعايشت إيران؟ و«حبة السم» التي بذرها ترامب قبل رحيله، وعرقلت جهود خلفه، جو بايدن، لإحياء الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015، والذي وصل إلى طريق مسدود، وهي من ضمن أكثر من 1000 عقوبة فرضها ترامب على إيران خلال فترة رئاسته، مع مطالبة طهران الإدارة الأمريكية الحالية بإلغاء تصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية منذ عام 2019، وتعارض جميع العناصر الفاعلة في المشهد السياسي الأمريكي تقديم أي تنازل فيما يخص الحرس الثوري، علماً بأن الغالبية العظمى من أعضاء الكونغرس والشعب الأمريكي لا يعترفون بوجود أي اختلاف بين الحرس الثوري الإيراني و«فيلق القدس» التابع له.

بل ويرغب عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي داخل مجلس النواب في أن يتخذ بايدن موقفاً أقوى ضد إيران وتوسيع نطاق الاتفاق ليشمل إلزام إيران بوقف مساعيها لزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، التي يقودها الحرس

المياه الدافئة على البحر المتوسط. وهو ما قطعته أمريكا بتواجدها العسكري في قاعدة التنف لقطع (الطريق، المياه، والكهرباء) عن حديقة الشيطان، التي اقترحت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان، إبراهيم رضائي، إقامة مركز تجاري إيراني في دول الجوار كإحدى نقاط قوة الحكومة الثالثة عشرة في الدبلوماسية الاقتصادية.. وهذا هو الاحتلال.

ماذا لو تعايشت إيران؟ وهي بالأصل دولة قائمة على عدة مكونات شعبية غير فارسية، مثل: (الفرس والتك الأذريين والكرديين والعرب والبلوش واللور والمازبيين والجيلانيين)، ومُت الانتماءات القومية بين تلك الشعوب بعد انحسار المد الديني، ووصلت في بعض الأحيان إلى مطالبات انفصالية، ولعل أبرزها الآن شعب الأحواز المتهور.. فكيف يتحدث روحاني عن القوميين الفرس المتطرفين المعارضين للنظام الديني؟ وكذلك أمثاله من القوميين الفرس ذوي النزعة الآرية.. كاشفاً تابعيته علناً وللعالم، ليكون ما يتفوه به من ثراوات توسعية تؤكد أن إيران واهية، يُطلق عليها في أدبياتهم «أم القرى الإسلامية»، وكلها أكاذيب خاصة في معاداة العرب، وهذه النزعة ستبقى توجب الخلافات مع دول الجوار.

«الاختيار».. ضرورة تاريخية وصناعة فنية تفضح خبيثة الإخوان



رامي شفيق

المشاهدين عموماً. ربما ذلك على وجه التحديد ما مثل هزة نفسية وشكل حالة صراعية لدى ذباب الإخوان الإلكتروني، وعناصرهم الخفية والمعلنة، واقعيًا وافتراسيًا، إذ إن العمل يزيل القشرة المتوهمة ويفضح حقيقة أو بالأحرى خبيثة الإخوان الذين حاولوا في خضم الربيع العربي وما تلاه، أن يتخذوا من مؤسسات الدولة، وكذا من نشاطهم السياسي والمجتمعي، منصة لتحقيق أغراضهم البراغمية التي تتصل بمشروع الإسلام السياسي الأممي، برعاية إقليمية ودولية من بعض الأطراف الخارجية.

ولطالما سعى الإخوان عبر تاريخهم إيجاد سرديات تليفقية مختلفة لكل المشكلات التاريخية التي عرجوا عليها، بحيث يتملصوا من المسؤولية، إلا أنه هذه المرة تباغتهم عدة أمور تقف في مواجهة صناعتهم الدعائية الانتهازية وتمنع قدراتهم في المناورة، إذ إن تسجيل الحوادث وتوثيقها بوفرة مع اتساع دور التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن دور أطراف وجهات رسمية وغير رسمية في إدارة ذلك الأمر، يجعل مهمتهم شاقة بينما تبدو مثل سلاح فاسد يتوجه ضدهم.

أزعم أن الكثير يشاهد الاختيار ببصيرة من يسترجع أحداثاً مضت، فيدرك ما كان غائباً عليه في حينه. ولذلك، تأتي متابعتي لدراما الاختيار عبر ذلك التصور في كثير من المواقف. فمن الصعوبة بمكان أن أغفل كيف جاءت التعليمات بينما كنت -شخصياً- في استوديو التنفيذ في الإذاعة المصرية ظهيرة إعلان الانتخابات الرئاسية العام 2012، وقد طلب أن يغادر مبنى الإذاعة والتلفزيون كل من لا يحتاجه البث المباشر في الساعات القادمة، ثم مغادرة ماسبيرو سريعاً، فضلاً عن توفير الكثير من وسائل النقل داخل

بينما يقترب مسلسل الاختيار في نسخته الثالثة من منتصف حلقاته، فإن ثمة حقيقة تؤكدتها تلك الحلقات في الجزء الأخير كما في الجزئين السابقين، مفادها وجود سرديّة ضرورية تؤديها الدراما في مواجهة ليس فقط العدوان الإخواني الذي تعرضت له مصر في عام الحكم المشؤوم، إنما لفضح مخطط أبعد من الجماعة الإسلامية، والتي كانت مجرد حلقة فيه تؤدي دورها المحدود والوظيفي.

ومن ثم، لا يعدو المسلسل الذي يصل لذروة الأحداث بصعود الإخوان للحكم، وقد اعتقد بعضهم أنه بداية «التمكين» الذي ينبغي تعميمه وفرضه على المؤسسات والأجهزة، كونه أكثر من سرديّة فنية توثق ذلك المشهد الصعب والملغم، سياسياً ومجتمعيًا، وفُضّ الالتباسات حوله، فضلاً عن معرفة الشخصوس الحقيقيين الذين شكلوا حائطاً صلباً لحماية جدران الوطن من الخدوش والفجوات التي يتسلل منها الإرهابيون.

عمد صنّاع الاختيار إلى دمج مقاطع مصورة حقيقية من مسرح الأحداث داخل النسيج الدرامي للعمل منذ الجزء الأول للمسلسل، والذي عالج بطولات الجيش المصري ضد الإرهاب في سيناء، لا سيما الشهيد أحمد منسي، وبتطولات رفاقه في عدد من مواقع المواجهة ضد الإرهاب. ثم في الجزء الثاني اهتم بتحرّكات الشرطة المصرية وجهودها الميدانية والمعلوماتية ضد مخططات التخريب. غير أن توظيف المشاهد الوثائقية في الجزء الثالث من الاختيار كان مغايراً من ناحية الأثر والقيمة. وبالتالي مختلفاً في أثره وتأثيره على

ولا نرى غير الجماعة في كل خطوة وتغرب بوجهها عن كافة القوى السياسية في البلاد»، الأمر الذي غضب منه رئيس الوزراء ودفعه للاصطدام معي ومحاولة مقاطعتي وكذا وزير الإعلام. كما وجه قنديل حديثه للأخير قائلاً: «شوف الناس اللي أنت جايها يا عبد المقصود؟».

الجماعة في خضم كل ما حدث لم تدرك بعد أن الخصومة الحقيقية ليست مع السلطة في القاهرة، أي سلطة، ولا مع حقائق دراما الاختيار، سواء كان عبر خطوطها الدرامية أو مشاهدتها الوثائقية، بل الأزمة مع الشعب المصري بكافة طوائفه وقطاعاته المجتمعية، الذي أدرك مع كل يوم مر منذ اللحظة التي حاز فيها الإخوان السلطة في مصر كم المأساة التي وقعت فيها البلاد عبر شخص مهتر، تحركه قيادات مكتب الإرشاد والتنظيم الدولي للجماعة، يسعون جميعاً لتوطئة سلطة تسلخ القاهرة من أساسيات واستراتيجيات أمنها القومي، عبر احتضانها لتحركات إقليمية ودولية، تؤسس لمحددات جديدة للأمن الإقليمي من خلال تركيا وطموحات رئيسها رجب طيب أردوغان في قيادة الشرق الأوسط، كوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، التي رغبت منذ بدايات الألفية الجديدة بتموضع الإسلام السياسي من خلال فروع الإخوان محل النظم التقليدية في عدد من الدول العربية.

نحو ذلك، تأسس يقين المصريين أن لحظة خروجهم على حكم الإخوان وممثلهم محمد مرسي هي من اللحظات الالفة في دفتر تاريخ الوطن، وأن سنة واحدة كانت كفيلاً أن يرفع عنهم الغطاء. ويبدو في حالة مكاشفة مع حقيقة مخلصهم للوطن. وليس بعيد عن الجميع أن ما تقدمه دراما الاختيار، في نسختها الثالثة، هذا العام، يماثل الواقع الذي تعيشه تنظيمات الجماعة في تونس والمغرب وليبيا.

القاهرة أو بينها والمحافظات القريبة حتى يخرج أكبر قدر ممكن من المواطنين إلى مدنهم في أقرب وقت ممكن. وقبل انتهاء بيان اللجان المكلفة بإذاعة نتيجة الانتخابات الرئاسية.

غير مرة، تعرض دراما الاختيار سعي وتحرك الجماعة عبر قياداتها وقواعدها، للعمل على أخونة كوادر الدولة في دواب العمل واختيار الوزراء والقيادات التنفيذية والمحلية من عناصر الإخوان. إلى ذلك هل يستطيعون التحايل عبر وسائلهم المختلفة، ومنها لجانهم الإلكترونية، وأن يدفعوا عن أنفسهم تهمة أخونة الدولة ووضع قيادات الجماعة عبر المناصب المهمة والنافذة في الدولة المصرية؟ هل يملكون تبريراً واحداً لمحاولاتهم شراء الذمم واسترضاء الإعلام ليقدم لهم صورة تقرّبهم من الجماهير؟ قطعاً الإجابة: لا.

ربما البعض يشك في قدرتهم على ذلك، غير أنني أملك يقيناً نحو ذلك لا يباغطني فيه أي ظن. وذلك أمر يعود كوني كنت أحد شخوصه وشاهدًا على أحداثه حين مضى رئيس الوزراء آنذاك، هشام قنديل، بصحبة القيادي الإخواني وزير الإعلام السابق، صلاح عبد المقصود، يستدعي بعض البرامجين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري لجلسات في مقر مجلس الوزراء بالقاهرة، ويطلب منهم أن يقدموا صورة ملطفة ومحسنة عن أداء الحكومة رغم غياب كافة الخدمات في ذلك الوقت من توفير الكهرباء والوقود للمواطنين بحجة الأزمة الاقتصادية وتعتت صندوق النقد الدولي في إجراءاته مع القاهرة وعندما تدخل -كاتب هذه السطور- مع رئيس الوزراء قائلاً: «لا ينبغي لرئيس الحكومة المصرية أن يتوقع تعاون صندوق النقد الدولي بما له من ظل سياسي في مهامه أن يتعاون معنا وهو يدرك الدولة المصرية بوجهه إخواني محض

نظام عالمي منتهي الصلاحية



حسام فاروق

والأمن الدوليين، وكان لكل دولة مبررها، فواشنطن على سبيل المثال، استخدمت الفيتو 82 مرة، واستخدمته روسيا 120 مرة، بينما استخدمته الصين 18 مرة فقط، وبريطانيا 29 مرة، وفرنسا 16 مرة. الولايات المتحدة سعت لما وصفته بإصلاح المنظمة الدولية مرات عديدة، حتى إنها امتنعت في التسعينيات عن دفع مساهمتها المالية السنوية للمنظمة، التي تشكل أكبر مساهمة بين دول العالم، 22% من ميزانية الأمم المتحدة السنوية، و28% من ميزانية قوات حفظ السلام، بينما تدفع الصين 12%، واليابان 8.5%، وألمانيا 6%، لكن حتى مساعي الإصلاح هذه -والتي لم تنجح- كانت أيضاً من وجهة النظر الأمريكية وليس هناك ما يضمن أنها منزعة عن الهوى الأمريكي.

الدول التي خرجت خاسرة من الحرب العالمية الثانية، وهي ألمانيا واليابان وإيطاليا والدول المتحالفة معها، لم يعمل لها أي اعتبار في النظام الدولي الذي تأسس عام 1945، ونظر لها على أنها ضعيفة وخاسرة، والوضع الآن مختلف تماماً، فقد تمت هذه الدول اقتصادياً وتطورت صناعياً وتمكنت سياسياً، وأصبح لها دور فاعل في الاقتصاد العالمي، لما تمتلكه من طاقات تكنولوجية وبشرية وطبيعية، كما أن دول مثل ألمانيا والهند واليابان والمكسيك والبرازيل ومصر والسعودية وتركيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وإندونيسيا، تطرح دائماً فكرة توسيع نطاق مجلس الأمن، وهذه الدول يمكن أن تساهم بفاعلية في إعادة رسم ملامح نظام دولي جديد بإمكانيات وطاقة إيجابية إضافية.

لم يعد منطقياً أن تظل دول بعينها تتصرف كدول عظمى -وهي لم تعد كذلك بمفردها- وتبقى دول مهمة اقتصادياً وعسكرياً وجيوستراتيجياً، غائبة عن القرار الدولي، وليس معقولاً أن يظل الفيتو معوقاً للحلول في أي قضية.

جونسون، إن الحكومة البريطانية منفتحة على طرد روسيا من مجلس الأمن الدولي، وقال السفير الأوكراني لدى الأمم المتحدة، سيرجي كيسليتسيا، إن المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن الأمم المتحدة مفتوحة فقط للدول المحبة للسلام، وروسيا تظهر أنها عكس ذلك، وطلب من غوتيرش أن يوزع على مجلس الأمن المذكرات القانونية التي كتبها المستشار القانوني للأمم المتحدة بتاريخ 19 ديسمبر 1991 والتي تسمح للاتحاد الروسي بالانضمام إلى مجلس الأمن خلفاً للاتحاد السوفيتي، وتقول أوكرانيا إن الجمهوريات المكونة لاتحاد الجمهوريات السوفياتية أعلنت في عام 1991 أن الاتحاد السوفيتي لم يعد موجوداً، وكان ينبغي أن يكون معها الحق القانوني لأي من هذه الكيانات، بما في ذلك روسيا، في الحصول على المقعد وليس فقط روسيا.

المشكلة ليست في روسيا وحدها، وإنما العالم الآن أمام نظام عالمي منتهي الصلاحية، يكرر فشله منذ عقود في حماية السلم والأمن الدوليين، ويعجز عن إيجاد الحلول للعديد من الأزمات، وآخرها الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا، التي تهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة، وطبعاً القضية الفلسطينية التي بلغت من العمر 74 عاماً، ولم تجد حلاً، بل وتسببت في خلق وتعقيد مشاكل أخرى كثيرة في الشرق الأوسط والعالم، مروراً بالحروب والمجازر التي ارتكبت في أفريقيا (رواندا)، ودول البلقان (البوسنة والهرسك وكوسوفو) التي لم تحل إلا عندما تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً.

حق النقض الذي تتمتع به الدول الخمس الكبرى من دون شك معرقل لأي حلول للمشاكل التي تواجه العالم، ولا بديل عن إعادة النظر في هذه الآلية، التي بموجبها يحق لأي دولة من الخمس تعطيل القرارات الدولية المهمة، والدول الخمس بلا استثناء استخدمت هذا الحق لصالحها وليس لصالح السلم

تظل فقيرة، لقد تغير العالم جذرياً منذ أربعة عقود، وبرزت قوى جديدة تعلن عن نفسها ودورها في إدارة الأزمات العالمية وإيجاد الحلول، وبدا أنها تراحم أو تنافس القوى التقليدية التي كانت مهيمنة في زمن مضى، والتي تراجعت تدريجياً عن القيام بدورها، ومن ثم فلم يعد مناسباً أن تبقى مجموعة بعينها من الدول تتحكم بالقرارات الدولية المهمة لمجرد أنها تمكنت من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. روسيا وفرنسا وبريطانيا مثلاً، ليست بنفس القوة والأهمية التي كانت سابقاً، لكن ما يزال لها كلمة في المنظمة الدولية، ويضطلعون بإدارة المجتمع الدولي عبر عضويتهم الدائمة في مجلس الأمن، في حين تجاوزتهم دول أخرى في القوة الاقتصادية والعسكرية، مثل ألمانيا واليابان، وأصبحت الآن أهم وأكثر فاعلية منها في المجتمع الدولي.

روسيا، التي كانت سبباً في تجدد التفكير في هذه المعضلة التاريخية، ما زالت تعيش متمتعة بمزايا الميراث الذي ورثته من الاتحاد السوفيتي السابق، وهو عضويتها بمجلس الأمن، التي تستخدمها لخدمة مصالحها الجيوسياسية، وتحسب حساباتها بطريقة تضع مصلحة روسيا فوق كل اعتبار، فعلى سبيل المثال، روسيا لم تخفِ تحفظها على إيران النووية، لكنها في الوقت نفسه لا تفضل أن تتحسن علاقات إيران بالغرب لأن ذلك سيؤدي إلى ابتعاد إيران عن روسيا، والأسلحة الروسية المورد المالي الأهم للأخيرة، ولا نستبعد لنفس السبب أيضاً أن يكون لروسيا دور خفي في تأجيج العداء بين بعض الدول في العالم حتى ولو بشكل غير مباشر طالما في ذلك استفادة لروسيا.

اتهم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيرش، روسيا بخرق ميثاق الأمم المتحدة، وهناك توجهات من بين الأعضاء الدائمين تدعم هذا الاتجاه، فقال الناطق باسم رئيس الوزراء البريطاني، بوريس

قبل أسابيع خرج تقرير أمريكي يتحدث عن احتمالات طرد روسيا من الأمم المتحدة، فقد كانت خدمة الأبحاث للكونغرس قد أعدت تقريراً للبرلمانيين يفيد بأن الاستجابة المحتملة للأمم المتحدة للحرب في أوكرانيا يشير إلى أن بعض الدول قد تتحدى عضوية روسيا في المنظمة الدولية.

ويتحدث التقرير عن أن عرقلة روسيا لعمل مجلس الأمن الدولي أعطت دفعة جديدة للرأي الذي يقول بأن حق النقض لا يتوافق بشكل جيد مع مبادئ المنظمة، وقد تظهر مقترحات لإعادة النظر في دور الأعضاء الدائمين، هذا الكلام وإن كنا نراه متأخراً لعقود إلا أنه يطرح نفس السؤال الذي يتكرر أيضاً منذ عقود وهو: ألم يحن الوقت لإصلاح النظام الدولي الذي لم يتطور منذ تأسيسه عام 1945، وتأسيس نظام دولي جديد؟

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي نيسان عام 1945، عُقد مؤتمر سان فرانسيسكو، بناء على رغبة المنتصرين في الحرب للتباحث في إنشاء هيئة دولية جديدة بدلاً من عصبة الأمم لحل الخلافات ومنع الحروب، وفي 24 تشرين أول من نفس العام، خرج ميثاق الأمم المتحدة للنور بتوقيع ممثلي 50 دولة، بينها الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والتي امتلكت حق الاعتراض أو الفيتو على القرارات، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين، وتشكل مجلس الأمن، من 15 دولة، خمس دائمة العضوية، و10 غير دائمين.

ميثاق تأسيس هيئة الأمم المتحدة لم يأخذ في اعتباره عاملاً مهماً في حياة الدول وهو التطور والنمو، فالدول الصغيرة سوف لا تظل صغيرة وكذلك الفقيرة قد لا

حروبهم المقدسة أفسدت أيامنا المقدسة



داليا زيادة

أو أن يجعلوه قطعة من الجنة، عن طريق نشر الحب وقبول اختلافاتهم. في جميع الأديان التي يعتنقها البشر -سواء كانت إبراهيمية أم لا- هناك تعاليم مشتركة، على رأسها وأهمها على الإطلاق، هو أن يحب البشر بعضهم البعض لأن جميع البشر سواء مهما كانت اختلافات ألوانهم أو أشكالهم أو أديانهم. لا أحد أفضل ولا أحد أدنى، «التنوع نعمة» و«الاختلاف رحمة» لن تجد كتاباً مقدساً يخلو من هذه الجمل.

رغم ذلك، على مر التاريخ، برزت أمثلة مشيئة لسياسيين أساؤوا استخدام الدين لتبرير الحروب التي حصدت الآلاف من الأرواح البريئة وخربت مئات المدن، واصفين اعتداءاتهم الشيطانية بأنها عمل اضطراري من أجل الدفاع عن دينهم أو «الدفاع عن الله»، وكان الله العلي القدير ينتظر من البشر أن يقتلوا بعضهم دفاعاً عنه.

كان هذا هو الحال في مصر القديمة، عندما استهدف فرعون موسى وأتباعه تحت شعار الدين، بينما كان هدفه الدفاع عن عرشه، وكذلك كان حال الرومان القدماء الذين استهدفوا يسوع وأتباعه بعد أن اعتبروهم تهديداً لسلطتهم السياسية. بعد ذلك بعدة قرون، انطلقت الحروب الصليبية تحت نفس الشعار «الجهاد المقدس». وحتى في أيامنا الحالية، تستخدم التنظيمات الإرهابية الإسلامية نفس الخطاب الديني الملتوي لتبرير قتل وتهريب المدنيين الأبرياء في أرجاء الأرض.

على الرغم من أننا لم نعد نعيش في العصور المظلمة، وعلى الرغم من وجود عدد لا يحصى من القوانين

إنها واحدة من الأوقات النادرة التي يحتفل فيها أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، في توقيت واحد بمناسبة مقدسة ذات أهمية روحية كبيرة لكل منهم. إلا أن ما يسمى بـ «الحروب المقدسة»، والتي يحلو لبعض السياسيين المتطرفين إطلاقها، بين الحين والآخر، عن طريق تأجيج الكراهية بين أتباع الأديان المختلفة، بهدف كسب التأثير الاجتماعي أو الحشد السياسي لأنفسهم، تدخلت بشكل مؤلم لتحرم سكان الأرض من اختبار تلك اللحظة الروحية الفريدة التي تمر بها هذه الأيام.

منذ بداية شهر أبريل يحتفل المسلمون بشهر رمضان بالصوم طوال النهار والصلاة معظم الليل، لتحرير أنفسهم من العالم المادي والوصول إلى الارتقاء الروحي. وهذا الأسبوع، في عيد الفصح، يحتفل المسيحيون بقيامة يسوع عقب أربعين يوماً من الصوم الكبير. في نفس الأسبوع، يحتفل اليهود بعيد الفصح، بتذكر تحريرهم من العبودية، عقب أسابيع من الصيام والتأملات الروحية العميقة.

بتأمل القصص التاريخية وراء هذه الاحتفالات، سنكتشف أن لجميعها معنى موحد، يتمثل في حقيقة أنه بأيدي البشر تماماً جعل عالمهم قطعة من الجحيم، عن طريق إشاعة الكراهية بينهم،

المحلية والدولية التي تجرم جميع أشكال التمييز والعنصرية، لا سيما على أساس الدين والمعتقد، إلا أن بعض السياسيين ما زالوا يستخدمون الدين وسيلة لكسب النفوذ. هذا لا ينطبق فقط على جماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط التي تحشد أتباعها تحت راية الدين منذ عقود. ولكن حتى في أوروبا، حيث احترام حقوق الإنسان أمر غير قابل للتفاوض، فإن بعض السياسيين، وخاصة من الجناح اليميني المتطرف، يروجون بلا خجل لكراهية المسلمين، معرضين حياة ملايين المسلمين في أوروبا للخطر كل يوم، بهدف اكتساب شعبية بين مواطنيهم، الذين يعيشون في حالة من الفزع يمكن تفهمها جراء ما اختبروه على يد التنظيمات الإرهابية الإسلامية في السنوات الأخيرة. لكن، مع الأسف، فإن ضحايا هذا التمييز والعنصرية هم في أغلبهم مسلمون مسالمون لا علاقة لهم بالمتطرفين.

أحد هؤلاء السياسيين الأوروبيين المتطرفين هو راسموس بالدان، المحامي الدنماركي السويدي الذي يقود حزباً سياسياً يمينياً متطرفاً باسم «سترام كورس»، وهو تعبير يعني بالعربية «الخط المتشدد». في محاولة لجمع توقيعات الناخبين المطلوبة كشرط لترشحه في الانتخابات السويدية المقبلة، في سبتمبر، قرر بالدان عمل فاعلية يحرق فيها هو وبعض المتطرفين الآخرين نسخاً من القرآن الكريم في ميدان عام. بالتوازي مع ذلك، عقدت مجموعة مماثلة من المتطرفين اليمينيين في الترويج مظاهرة مناهضة للمسلمين، قاموا فيها بتمزيق صفحات من القرآن وبقوا عليه، ثم احتفلوا بإهانتهم كتاب المسلمين

المقدس. مع الأسف، هذه ليست المرة الأولى التي يستفز فيها بالدان المسلمين بهذه الطريقة. ربما لن نبالغ لو قلنا إن مسيرة بالدان السياسية وشهرته قائمة بشكل أساسي على إظهار الكراهية تجاه المسلمين والاعتداء على مقدساتهم بهذا الشكل الفج. بينما اكتسب بالدان الشهرة والنفوذ السياسي بأفعاله المشيئة تلك، تسبب في الكثير من أعمال الشغب التي أدت إلى شل الحياة في مدينة مالمو وإثارة الغضب بين أكثر من مليار مسلم في جميع أنحاء العالم. استنكرت السعودية ومصر وتركيا وكذلك تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، ما قام به بالدان، ومؤخراً تم توقيفه، ومنعه من دخول السويد، بتهمة ممارسة التمييز، لكن هذا لم يكن كافياً لردعه.

إن المتطرفين اليمينيين في أوروبا، من أمثال بالدان، ليسوا أقل خطورة من الإرهابيين الإسلاميين في تنظيمات مثل داعش والقاعدة. في حقيقة الأمر هم يساعدون التنظيمات الإرهابية بتجنيد أتباع وتبرير عمليات إرهابية، مستخدمين الشعور بالخزي بين كثير من المسلمين الشباب وهم يشاهدون كتابهم المقدس يهان بهذه الطريقة.

هذه المظلومية والشعور بالكراهية ضد غير المسلمين هي الأساس الذي تبني عليه هذه الجماعات خطابها المتطرف في العادة. وتبقى الحقيقة المرة في هذا المشهد المظلم هي أنه لا السياسيون الجشعون ولا المتطرفون الدينيون يدفعون ثمن ما يسمى بـ «الحروب المقدسة» التي يطلقونها، بل إن المدنيين الأبرياء، فقط وحدهم، هم من يدفعون الثمن.



الثورات حين تكون عفوية وحين تكون مفتعلة



عبد الناصر الحسين

لا يجادل أحد بأن الثورة التونسية التي افتتحت ثورات ما سمي بالربيع العربي كانت ثورة عفوية تلقائية، لم يخطط لها مسبقاً، كما لم تبادر جهة معينة لتدعو إليها إعلامياً. فالثورة التونسية اندلعت يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 تضامناً مع الشاب «محمد البوعزيزي» الذي أقدم حينها على إضرام النار في جسده بعد مصادرة «عربيته» التي كان يبيع عليها بعض المواد من قبل شرطة البلدية، وتوفي يوم الثلاثاء الموافق 4 يناير 2011 بعد أيام نتيجة الحروق، مما أدى لاندلاع شرارة المظاهرات، يوم 18 ديسمبر 2010، وخروج آلاف التونسيين الراضين لحالة البطالة وانعدام العدالة الاجتماعية واستشراف الفساد داخل النظام الحاكم.

وأتسعت رقعة المظاهرات لتشمل مدناً عديدة في تونس، وسقط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء، بينهم وزير الداخلية، وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014. وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ، يوم الجمعة 14 يناير 2011.

بعد الثورة التونسية، جاءت الثورة المصرية التي اندلعت يوم الثلاثاء 25 يناير/ كانون الثاني 2011، احتجاجاً على سوء المعاملة، خاصة بعد ظهور



صورة البوعزيزي على أحد المباني في تونس

العديد من التسجيلات المصورة التي تظهر انتهاك رجال الشرطة لحقوق الإنسان، فتعامل عناصر الأمن المركزي بعنف واستخدموا الرصاص الحي، وكانت البداية في محافظة السويس التي قتل فيها أكثر من 20 شاباً مما جعل أهالي السويس يخرجون في مظاهرات حاشدة، ثم تبعها باقي المحافظات، وتحولت المظاهرة من احتجاج على قمع الشرطة إلى احتجاج على سوء الأحوال المعيشية والبطالة والتوريث.

وتحدثت جموع المتظاهرين حظر التجوال الذي فرضته الحكومة، ونزل الجيش المصري إلى الشارع بناء على أوامر من الرئيس مبارك لفرض الأمن، خاصة بعد تراجع الشرطة أمام المتظاهرين، وامتنعت قوات الجيش عن استهداف المتظاهرين، واستمرت التظاهرات حتى أعلن عن تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، ففي مساء الجمعة 11 فبراير 2011، أعلن نائب الرئيس «عمر سليمان» في بيان قصير، عن تخلي الرئيس عن منصبه، وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. ثم اندلعت الثورة السورية، يوم الجمعة 18 آذار/ مارس عام 2011، ضد سياسات الفساد والاستبداد في تحدٍّ غير مسبوق لحكم نظام «بشار الأسد» متأثرة بالثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية.

انطلقت شرارة الثورة السورية عندما كتب أطفال من درعا البلد في «حي الأربعين» شعارات على حائط المدرسة مشحونين بأحداث الثورات السابقة «جايك الدور يا دكتور». فاعتلتهم قوى الأمن وعذبتهم بمنتهى الوحشية وخلعت أظفارهم، مما جعل الأهالي يطالبون بأبنائهم، فكان الرد صامداً من مسؤول الأمن السياسي العميد «عاطف نجيب»، فثار الأهالي بمدينة درعا، واقترحت قوات الأمن «الجامع العمري» وحدثت مجزرة رهيبه للأهالي، ومن ثم

اشتعلت الثورة. لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص الحي، فتحولت الشعارات من المطالبة بالإصلاح إلى شعار «إسقاط النظام». وانتشرت المظاهرات لتعم العشرات من مدن سوريا تحت اسم «جمعة العزة» بتاريخ 25 مارس 2011 لتشمل دمشق وريفها وحمص وحماة واللاذقية ودرعا وبانياس والقامشلي ومناطق أخرى، واستمرت بعدها بالتوسع. ما أريد قوله: «إن عفوية الاحتجاجات السلمية الغاضبة في المنطقة العربية لم تمنع فريقاً مخرباً من استغلال الحدث التاريخي، لتجعل من الثورات حالة غائبة بحد ذاتها، تستهدف استقرار دول بعينها، وللمفارقة فإن تلك الدول المستهدفة تقف في الجبهة المناوئة للمشروع الإيراني المدبر في المنطقة».

إنهم جماعة الإخوان المسلمين المتحالفين تاريخياً مع نظام «الولي الفقيه» في إيران، فهؤلاء كانوا انتقائين في اختيار المناطق التي يجب أن تثور، وهي المناطق التي تستهدفها إيران ومشروعها الطائفي البغيض. فما إن رأى هؤلاء قطار الربيع العربي قد وصل إلى سوريا، المحسوبة على النفوذ الإيراني، حتى جنّ جنونهم، فعملوا على تثوير دول الخليج العربي استجابة لرغبة وتوجيه «ملالي طهران».

وساندتهم «شبكة الجزيرة» الإعلامية، في التحريض على الثورات دون جدوى، فالثورات حالة شعبية، تأتي وحدها دون تخطيط ولا استدعاء، ويصعب كبحها إن حدثت، بينما الثورات المفتعلة، لا تقوى على الصمود لافتقارها للتأييد الشعبي الكافي.

هو البركان إذأ. فلا يستطيع أحد تكبير موعد اندلاعه، ولا تحريض الحمم في باطنه لتندفع، كما لا يستطيع أحد وقفه وإطفائه بعد الاندلاع، وهذا ما لا يفهمه الإخوان، الذين بذلوا الجهد الكبير لتثوير ما لا يثور، ولم يتعلموا من دروس التاريخ، الفرق بين الثورات العفوية البرينة، والأخرى المفتعلة المشبوهة.

السعودية والحل السياسي باليمن يصطدم بسياسة الملاي لتفخيخ الصراع



نايف بن جراب

بكل تأكيد، تصطف المملكة العربية السعودية مع كافة المبادرات التي سبق أن طرحتها ولاقت دعماً أمة، وفي حوزة المنتمين له، وذلك عبر إطار سياسي سلمي يقود نحو الحل، وينبذ الحرب الهمجية التي تشنها أذرع إيران المتوحشة. الرياض القرارات اليمنية وكل ما يؤول لصالح الشعب اليمني الذي عانى من ويلات الحروب في ظل التدخل السافر من قبل وكلاء إيران الذين يسعون لتنفيذ المشروع الطائفي المؤدلج من خلال جماعة الحوثي، كما في الدول العربية الأخرى.

دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لإجراء مشاورات يمنية بحضور مكونات الشعب اليمني، بما فيهم جماعة الحوثي، وذلك من أجل حقن دماء

الشعب اليمني ووجود حل لهذه الأزمة التي طال أمدها في ظل الانقسامات على الأراضي اليمنية. كما تمت مناقشة عدد من المحاور وهي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، الإغاثية، والإعلامية. وكان هناك حضور من قبل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ثمّنت المملكة العربية السعودية بقرار فخامة الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، المتضمن تدشين مجلس القيادة الرئاسي وتفويضه بكامل صلاحيات رئيس الجمهورية وفق الدستور والمبادرة الخليجية. بعد هذه المشاورات مع جميع المكونات السياسية اليمنية، ما عدا الحوثي، الذي لم تسمح له مرجعيته الدينية والإدارية في طهران بالحضور، وهذا بالتأكيد لم يكن مستغرباً من جماعة الحوثي، ولكن مراراً وتكراراً تخلفهم ونكوصهم عن الوعود والعهود في جميع المشاورات من بداية الأزمة حتى يومنا هذا أمراً عادياً وتقليدياً. بعد هذه المشاورات والنتائج والمخرجات

الإيجابية المرحب بها بشكل كبير من الجميع، قدمت المملكة العربية السعودية لليمن دعماً مادياً يقدر بـ 2 مليار و300 مليون دولار أميركي، مليار و600 مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقات النفطية، و400 مليون دولار لمشاريع ومبادرات تنموية أخرى، و300 مليون دولار لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام 2022، بغية تخفيف معاناة الشعب اليمني وتحسين أوضاعه المعيشية والخدمية. كما دعت المملكة لعقد مؤتمر دولي لحشد الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد اليمني والبنك المركزي اليمني وتوفير المشتقات النفطية. المملكة العربية السعودية صاحبة أيادٍ بيضاء مع اليمن منذ الأزل بحكم الجوار والعروبة والروابط الاجتماعية والإنسانية. فالشعب اليمني شقيق الشعب السعودي بينما تربطهم عدة صلات حضارية واجتماعية حتى روابط النسب والمصاهرة والتداخل القوي والمتين، اجتماعياً وثقافياً،

الأمر الذي يجعل من الطرفين نسخة تشترك في عادات وتقاليد، فضلاً عن حدود مشتركة تفوق 1600 كيلو متر تقريباً. شدد الاجتماع الرئاسي اليمني على عمل مؤسسات الدولة بكفاءة عالية وتحسين حياة المواطن اليمني، من الناحية الاقتصادية والأمنية والتنموية والخدمية. وهذه الخطوة بالتأكيد سوف تعالج الخلل في الإدارة الاقتصادية ليتعافى الاقتصاد اليمني من مرضه الذي يعاني منه لفتترات طويلة، سواء في عهد الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، أو الفترة الانقلابية التي قامت بها جماعة الحوثي على الشرعية. نتطلع إلى مزيد من النتائج الإيجابية من خلال هذا المجلس بالتفاوض مع الحوثيين والوصول إلى حل سياسي نهائي ينقل اليمن إلى السلام والتنمية وينعم الشعب اليمني بالأمن والاستقرار والتقدم في شتى المجالات. غير أن الحوثي على ما يبدو ما يزال يعيق عملية السلام والوصول لتسوية سلمية للحل السياسي، حيث إنه كان من المتوقع

أن تقلع أول رحلة تجارية من مطار صنعاء، مطلع الأسبوع، لكن الحكومة اليمنية الشرعية كشف عن تعطل ذلك بسبب الحوثي. وقال وزير الإعلام اليمني، معمر الإبراهيمي، إن الميليشيا المدعومة من إيران، تتحمل المسؤولية الكاملة عن تعطل تلك الرحلة التي كانت في طريقها للعاصمة الأردنية عمّان، وذلك في إطار اتفاق هدنة الشهرين التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن، مطلع الشهر الجاري نيسان (أبريل). وبينما تسعى المملكة للتهديئة وإيجاد حلول للأزمات والمعاناة الإنسانية التي يقع تحت وطأتها المدنيون، يواصل الحوثي تهريب العناصر المسلحة والمعدات والأسلحة وكذا قادة الحرس الثوري، ومنهم عناصر أمنية تابعة لحزب الله اللبناني، كما تماطل الميليشيات الإيرانية في المطلب المباشر والمهم للهدنة والمتصل بالملف الإنساني، والمتمثل في فتح الممرات والمعايير الإنسانية الذي تستغله لحساباتها البراغمية العسكرية.

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.. سوريا إلى أين؟



شيار خليل

إن الأنباء التي تفيد بأن الجنرال الروسي ألكسندر دفورنيكوف قد تم تعيينه في قيادة «العملية الخاصة» الروسية في أوكرانيا، كانت من شأنها أن ترسل قشعريرة عبر العديد من السوريين. كان دفورنيكوف قد قاد الحشود عام 2015 لتعزيم موقف دمشق والنظام السوري، وبالتالي تحويل المد الذي بدا حتى ذلك الحين لا يمكن وقفه. يجب ألا ننسى هنا أنه قد دمرت القوة الجوية الروسية ميزان القوى آنذاك وسمحت للأسد، الذي أعيد تنشيطه، باستعادة حلب وأجزاء استراتيجية أخرى من البلاد. ومع ذلك، وبينما تركز الأنظار على الحرب في أوكرانيا، ما تزال سوريا مجردة جيوسياسياً وممزقة بالحرب، حيث ما يزال الملايين يعيشون خارج البلاد أو يعتمدون على المساعدات الإنسانية في دول اللجوء والمخيمات. مرت الذكرى الـ 11 للثورة السورية في مارس، دون أن يتحدث أحد عن الأعمال الوحشية التي ما زالت ترتكب في تلك البلاد. لذا ومع ظهور أعمال وحشية على مشارف

كييف، يجب على السوريين الذين عانوا من محاكمات ومحن مماثلة أن يتساءلوا عما إذا كان قوس العدالة الخاص بهم سيأتي، عاجلاً أم آجلاً، أم لن يأتي على الإطلاق، بسبب الأحداث في شرق أوروبا. دعونا نؤكد نقطة حاسمة ولو استراتيجياً، أنه لا يوجد مكان في مختلف أنحاء العالم محصن ضد أصداء الأزمة الأوكرانية، ولكن البعض سيشعر بها أكثر من غيرها. وستتأثر بعض الدول بالارتفاع الحاد في أسعار الغذاء أو الوقود، وآخرون يرون أن سلاسل إمداداتها الدفاعية وسياسات القوة التقليدية التي تندفق بسبب المحاولات التي يقودها الغرب لبناء أقسى العقوبات المفروضة على بلد على الإطلاق.

إن سوريا هي مزيج من كل ما ذكر أعلاه. بعد أسابيع قليلة من الأحداث، تبين أن روسيا قد وضعت قائمة تضم 40 ألف سوري لنشرهم في أوكرانيا للمساعدة في غزوها للبلاد، ونقل تجربة المقاتلين السوريين للطبيعة الوحشية لحرب المدن، ما يمكن أن يجعلهم رصيماً بالمدن في أوكرانيا التي أوقفت التقدم الروسي. فيما يقول منطلق آخر إنه مع تعرض روسيا «لخسائر كبيرة»، فهم يحتاجون إلى كل مساعدة يمكنهم الحصول عليها. ومع ذلك، فإن الاستفادة من خبرة

الجنرالات الروس والمقاتلين السوريين في محاولة للحصول على ميزة في أوكرانيا شيء آخر، ومن طرف ثانٍ، يجب ألا نجهل عدم توقع أن يؤدي ذلك إلى تغيير ميزان القوى في سوريا نفسها. قصفت إسرائيل مواقع عسكرية داخل سوريا هذا الأسبوع للمرة الثامنة هذا العام، ولكن في تكتيك نادر، فعلت ذلك في وضوح النهار. وفي الوقت نفسه، أدت النيران غير المباشرة في الشرق على ضفاف نهر الفرات إلى إصابات طفيفة في صفوف القوات الأمريكية، وغارة جوية لاحقة ضد الميليشيات المدعومة من إيران على الجانب الآخر من النهر.

من الصعب قراءة وشرح المزيد من الحوادث التي ليست باستثنائية وسط عملية مد وجذر للعنف الحالي في سوريا، لكن بنفس الوقت، خطوط الصدع يمكن أن تظل كامنة نسبياً لسنوات أو يمكن أن تنتج زلزالاً مدمراً. إن حقيقة أن روسيا والولايات المتحدة، وهما دولتان تحاولان إعادة إرساء قواعد هذه الحرب الباردة الجديدة، موجودتان في البلاد مع وكلاء وحلفاء مسلحين مما يجعلها تشكل خطراً واضحاً وكبيراً. ومع ذلك، طالما كانت أهداف روسيا في سوريا تركز دائماً على دعم دمشق، في حين ركزت الولايات المتحدة حتى الآن على العمليات المناهضة

لداعش. هل يمكن أن يتغير ذلك؟ هذا هو الدّين الذي يدين به ديكتاتور دمشق -الأسد- لبوتين، لدرجة أنه لا يمكن أن تكون هناك فرصة واقعية تذكر لرفض المجرم السوري طلبات الدعم من موسكو، سواء في الساحة الدبلوماسية أو من خلال نقل المقاتلين. ومع ذلك، يبقى السؤال المطروح هو ما إذا كان تركيز روسيا على أوكرانيا ونشر سوريا للتعزيمات سيوفر الفرصة للقوات المناهضة للأسد، والتي ربما يتم تنشيطها من خلال موارد خارجية لتغيير الديناميكيات على الأرض، أم أن الخطر التركي الآخر في سوريا سيبقي الوضع كما هو عليه مشتتاً ومبعثراً كما الريح؟

تركيا لاعب رئيس داخل البلاد والمنطقة لكنها تحاول تقديم مساعٍ حميدة للأزمة الأوكرانية، ومن غير المرجح أن تغير لباقتها بشكل كبير لطموحات متعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبالتوازي قد تشعر إسرائيل بأنها أقل تقييداً بمهاجمة أهداف في سوريا مع استثمار روسيا بشكل أقل في الأعمال اليومية هناك. ومع ذلك، فإن السؤال الحاسم في جوهره هو ما إذا كانت الولايات المتحدة تشعر بأنها تستطيع، ويجب عليها الضغط على روسيا في سوريا؟ وهل يمكن لمزيد من الأسلحة

والتدريب لقوات سوريا الديمقراطية في الشمال الشرقي أن يدفعهم جنوباً لخطوط عبر الفرات أو يشنون هجمات «الكر والفر» لإجبار دمشق على الرد؟

وفي شمال غرب البلاد، قد تختتم الجهات الفاعلة المسلحة ما تعتبره فرصة بغض النظر عن أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة. منذ أيام، تم الإبلاغ عن قصف بالقرب من إدلب بجانب الغارات الجوية الروسية، ويجب اعتبارها مقياساً مفيداً لمدى تغيير أوكرانيا للوضع في سوريا، وما إذا كانت الجهات الفاعلة المناهضة لدمشق في البلاد تعتبر ذلك الوقت مناسباً للقيام بمناورة تكتيكية أو استراتيجية.

مما سبق يمكن أن نستنتج، أنه وفي هذه المرحلة تحديداً هناك تحول نموذجي في الجغرافيا السياسية بالمنطقة، وأن النظام العالمي الجديد لن يتهاون مع تبعثر قواه الإقليمية والمحلية لتمديد عمر الحروب، تقلص الصراعات هو الهدف الأسمى لتلك الدول، جغرافياً وسياسياً، وفي هذه الحالة بكل تأكيد ستكون سوريا هي الدولة التي تلي أوكرانيا في تلك التغييرات، والنتائج الأولية للحرب الأوكرانية الروسية ستكون واضحة لكل الأطراف في سوريا مهما امتد عمر الصراع الأوكراني الروسي الحالي.

